



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام



دور المؤسسات التشريعية في الحد من الفساد الإداري:

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر – تخصص: دولة ومؤسسات

إعداد الطالب
طاوسي سعيد

لجنة المناقشة		
الاسم واللقب	الجامعة / المؤسسة	الصفة
• أ.د/ جداوي خليل	جامعة زيان عاشور بالجلفة	رئيساً
• د/ شلاي رضا	جامعة زيان عاشور بالجلفة	مشرفاً ومقرراً
• د/نوري عبد الرحمن	جامعة زيان عاشور بالجلفة	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2024 – 2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى الذين غرسوا في داخلي أول بذور المعرفة، وسقوها بصبرٍ وثبل...
إلى والديّ الكريمين، من علّمني أن العلم رسالة، وأن الجدّ طريق، وأن الكرامة لا تُشتري...
إلى أسرتي، التي احتملت صممتي الطويل، وانشغالي الدائم، وشاركتني صبر البحث وسهر المسار...
إلى كل أستاذ آمن بي، وفتح لي أبواب السؤال، وشجّعني على المضى بثقة ومسؤولية...
إلى كل مواطن جزائري شريف، يحلم بإدارة نزيهة، وشفافية فعالة، وعدالة تحمي حقوقه...
أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر العرفان

بعد حمد الله وشكره على التوفيق والتيسير، أتوجه بخالص عبارات العرفان والامتنان لكل من ساندني في إنجاز هذا العمل

العلمي، الذي تطلب جهداً ووقتاً وتأملاً عميقاً في موضوع على قدر كبير من الحساسية والتعقيد. أتقدم أولاً بجزيل الشكر والعرفان لمُشرفي الفاضل الأستاذ رضا شلاي الذي لم يبخل علي بتوجيهاته الدقيقة، ونقده البناء، وملاحظاته العميقة التي شكلت معالم هذا العمل منذ بداياته الأولى، فكان نعم الموجه العلمي والداعم الأكاديمي. كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الكرام، الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الأطروحة، وأسهموا من خلال قراءاتهم العلمية وملاحظاتهم الدقيقة في إثراء مضمونها.

ولا يفوتني أن أخص بالشكر موظفي بعض الجماعات المحلية، وفاعلي المجتمع المدني، وبعض الأساتذة الباحثين، الذين ساهموا في إثراء الجانب الميداني من الدراسة، سواء عبر المقابلات أو توفير الوثائق اللازمة.

المحتويات

3	مقدمة:
4	مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:
6	أهداف الدراسة:
6	فرضيات الدراسة:
7	المنهج المعتمد:
8	أهمية الدراسة:
8	أولاً: الأهمية العلمية والنظرية
8	ثانياً: الأهمية العملية والتطبيقية
9	حدود الدراسة:
9	أولاً: الحدود الموضوعية
9	ثانياً: الحدود الزمانية
9	ثالثاً: الحدود المكانية
10	رابعاً: الحدود المنهجية
10	المفاهيم الأساسية:
10	أولاً: الفساد الإداري
11	ثانياً: المؤسسات التشريعية المحلية
11	ثالثاً: الجماعات المحلية
11	الدراسات السابقة
11	أولاً: الدراسات الجزائرية ذات الصلة بالفساد الإداري على المستوى المحلي:
12	ثانياً: الدراسات العربية ذات الصلة بدور المؤسسات المنتخبة في مكافحة الفساد
13	ثالثاً: الدراسات الأجنبية حول الفساد والرقابة المحلية
13	أوجه الاتفاق والاختلاف وموقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
13	أولاً: أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة
14	ثانياً: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة
14	ثالثاً: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
16	الفصل الثاني الفساد الإداري في الجماعات المحلية: مظاهره وتجلياته
17	تمهيد:
17	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للفساد الإداري
17	أولاً: تعريف الفساد الإداري
18	ثانياً: أشكال الفساد الإداري ومظاهره في الجماعات المحلية
19	المبحث الثاني: مظاهر الفساد الإداري في الجماعات المحلية
19	أولاً: الرشوة وتوظيف السلطة لتحقيق منافع شخصية:
21	ثانياً: المحاباة والولاءات الشخصية بدلاً من مبدأ الكفاءة:

22	ثالثًا: التلاعب في الصفقات العمومية والمشاريع المحلية
24	رابعًا: ضعف الرقابة الداخلية وتضارب المصالح في الجماعات المحلية:
26	خامسًا: تسييس العمل البلدي لخدمة أهداف فئوية وشخصية
27	المبحث الثاني: أسباب الفساد الإداري في الجماعات المحلية:
27	أولًا: الأسباب البنوية والتنظيمية:
28	ثانيًا: الأسباب القانونية والتشريعية
29	ثالثًا: الأسباب البشرية والإدارية
30	رابعًا: الأسباب الثقافية والاجتماعية
30	خامسًا: الأسباب السياسية والمؤسسية
32	خلاصة الفصل:
33	الفصل الثالث : الإطار القانوني والتنظيمي للجماعات المحلية في الجزائر
34	تمهيد :
35	المبحث الأول: تطور التنظيم القانوني للجماعات المحلية في الجزائر
35	أولًا: الجماعات المحلية في التشريع الدستوري الجزائري
35	ثانيًا: تطور النصوص القانونية المنظمة للجماعات المحلية
36	المبحث الثاني: آليات تسيير الجماعات المحلية بين النص والتطبيق:
36	أولًا: الجهاز التنفيذي في البلدية:
37	ثانيًا: صلاحيات الدولة وسلطة الوصاية على الجماعات المحلية
38	المبحث الثالث: حدود فعالية النصوص القانونية في محاربة الفساد الإداري المحلي:
38	أولًا: التعدد التشريعي وتداخل الاختصاصات:
39	ثانيًا: غياب آليات فعّالة لتنفيذ النصوص القانونية:
40	خلاصة الفصل:
41	الفصل الرابع : دور المؤسسات التشريعية في ضبط وتقييم الأداء المحلي
42	تمهيد:
43	المبحث الأول: وظيفة الرقابة البرلمانية على الجماعات المحلية في التشريع الجزائري
43	أولًا: الأساس الدستوري لرقابة البرلمان على الأداء المحلي
43	ثانيًا: أدوات الرقابة البرلمانية المتعلقة بالجماعات المحلية:
44	المبحث الثاني: ضعف التنسيق بين البرلمان والهيئات الرقابية وتأثيره على محاربة الفساد
44	أولًا: واقع الهيئات الرقابية العاملة في المجال المحلي
45	ثانيًا: أسباب ضعف التنسيق وآثاره على محاربة الفساد
46	المبحث الثالث: دور اللجان البرلمانية المتخصصة في تقييم الفساد
46	أولًا: اللجان الدائمة واللجان المؤقتة ذات العلاقة بالرقابة المحلية:
47	ثانيًا: مدى فعالية تدخلات اللجان في رصد الفساد على المستوى المحلي
48	خلاصة الفصل:
49	لفصل الخامس : الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر
50	المبحث الأول: تطور التشريعات الجزائرية في مجال مكافحة الفساد

50	أولاً: السياق العام لتشكيل المقاربة التشريعية لمحاربة الفساد في الجزائر
50	ثانياً: أهم التشريعات الجزائرية ذات الصلة بمكافحة الفساد
51	ثالثاً: خصائص المنظومة التشريعية الجزائرية في مكافحة الفساد
52	المبحث الثاني: الهيئات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد
52	أولاً: مبررات إرساء منظومة مؤسسية لمكافحة الفساد
52	ثانياً: أبرز الهيئات الوطنية ودورها في مكافحة الفساد
52	1 الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (ONPLC)
53	2 المفتشية العامة للمالية (IGF)
53	3 مجلس المحاسبة
53	4 هيئات قضائية مختصة (الأقسام الجزائية الاقتصادية)
54	ثالثاً: التفاعل المؤسسي بين الهيئات
54	رابعاً: إشكالات واقعية في أداء المؤسسات الرقابية
55	المبحث الثالث: تقييم فعالية المنظومة الوطنية في مكافحة الفساد المحلي
55	أولاً: السياق العام لتطبيق التشريعات الوطنية على المستوى المحلي
55	ثانياً: عناصر الفعالية القانونية والمؤسسية: بين النص والممارسة
56	ثالثاً: مظاهر الخلل في تطبيق منظومة مكافحة الفساد محلياً
56	رابعاً: المؤشرات النوعية لضعف الفعالية
56	خامساً: محددات تفعيل الحقيقي للمنظومة
58	الفصل السادس: الدراسة الميدانية
60	.تمهيد:
60	ثالثاً: أدوات جمع البيانات
60	المبحث الثاني: عرض وتحليل مظاهر الفساد :
60	أولاً: الرشوة كآلية غير رسمية لتسيير الخدمات
61	ثانياً: المحاباة في التوظيف وتوزيع الامتيازات
61	ثالثاً: التجاوزات في الصفقات العمومية المحلية
61	رابعاً: غموض التسيير المالي والميزانياتي
62	المبحث الثالث: مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة
62	أولاً: توافق النتائج مع الأدبيات النظرية حول الفساد الإداري
63	ثانياً: مقارنة النتائج مع الدراسات السابقة
63	ثالثاً: خصوصية السياق المحلي في تفسير نتائج الدراسة
64	رابعاً: تأويل النتائج في ضوء النموذج المفاهيمي للدراسة
66	الخاتمة العامة للدراسة:
66	مقترحات الدراسة:
66	في مجال التشريع والتنظيم:

67 في مجال التكوين والدعم المؤسسي:

67 في مجال الشفافية والرقمنة:

67 في مجال الرقابة المجتمعية:

67 مقترحات لدراسات مستقبلية:

قائمة المراجع

المستخلص باللغة العربية

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف مدى فعالية المجالس الشعبية المحلية، بصفتها مؤسسات تشريعية منتخبة، في مكافحة مظاهر الفساد الإداري على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر، مع التركيز على الواقع الميداني ومقاربة استقرائية تحليلية. وانطلقت الدراسة من إشكالية مركزية مفادها ضعف فعالية الدور الرقابي المحلي رغم وجود الإطار القانوني، وتفرعت عنها تساؤلات تتعلق بالإطار المفاهيمي والقانوني للفساد، طبيعة الصلاحيات الممنوحة، مظاهر الفساد المسجلة، ومحددات تفعيل الرقابة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مدعومًا بمنهج دراسة الحالة والملاحظة المباشرة، وتمّ جمع البيانات عبر تحليل الوثائق الرسمية، والمقابلات شبه الموجهة، وملاحظات ميدانية في جماعات محلية مختارة. وقد بيّنت النتائج أن الفساد الإداري على المستوى المحلي يتخذ أشكالًا متعددة، أهمها: الرشوة، المحاباة في التوظيف، وسوء تسيير الصفقات العمومية. كما كشفت الدراسة عن هشاشة الآليات الرقابية المحلية، وضعف تأهيل المنتخبين، وتداخل الاعتبارات السياسية مع الأداء الرقابي. وانتهت الدراسة إلى ضرورة إصلاح المنظومة القانونية والمؤسسية، وتعزيز تكوين المنتخبين، وتكريس الشفافية والمساءلة من خلال شراكة فعالة مع المجتمع المدني.

Abstract

This study aims to explore the effectiveness of local elected councils, as legislative institutions, in combating administrative corruption at the level of local governments in Algeria. It adopts an inductive analytical approach based on a comprehensive reading of the field reality. The central problem addressed is the limited effectiveness of local oversight despite the existence of legal frameworks. The study investigates key aspects such as the legal-institutional context of corruption, the scope of oversight powers, observed corruption practices, and the barriers hindering effective control.

The methodology combines descriptive and analytical approaches, supported by case study design and direct observation. Data was collected through analysis of official documents, semi-structured interviews, and field observation in selected local authorities.

Findings indicate that administrative corruption at the local level manifests in various forms, notably bribery, favoritism in recruitment, and mismanagement of public procurement. The study highlights the weakness of local oversight mechanisms, the lack of training among elected officials, and the influence of political factors on their oversight role.

The study concludes by recommending legal and institutional reforms, capacity building for elected officials, and fostering transparency and accountability through meaningful civil society engagement.

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

تُعدّ مسألة الفساد الإداري من الإشكالات الأكثر تعقيداً وتشابكاً في الحياة العامة للدول المعاصرة، نظراً لما تُحدثه من خلل في بنية الدولة، وما تخلّفه من آثار مدمّرة على ثقة المواطنين في مؤسساتها. ولم يعد يُنظر إلى الفساد باعتباره مجرد سلوك فردي أو تجاوز أخلاقي معزول، بل أصبح يُعدّ ظاهرة مؤسسية، تتغلغل في مفاصل الإدارة العامة، وتُفرز شبكة من الممارسات التي تتناقض جوهرياً مع أسس الحكم الرشيد ودولة القانون. ويُجمع العديد من الباحثين على أن الفساد الإداري، حينما يتمأسس ويُشرعن ضمناً، يُفضي إلى ما يُسمى بـ "أزمة الشرعية المؤسسية" التي تُضعف وظائف الدولة الأساسية (Rose, 2016, p. 3). ولذا، فإن تحليل هذه الظاهرة لا يمكن أن يتمّ بمنأى عن فهم طبيعة النظام الإداري والقانوني للدولة، وآليات الرقابة والمساءلة المتاحة داخل مؤسساتها، وخاصة على المستوى المحلي حيث تتجلى مظاهر الفساد بشكل ملموس ومباشر في علاقة المواطن بالإدارة.

وفي السياق الجزائري، لا يمكن إغفال أن قضية الفساد الإداري ظلت منذ عقود من الزمن تحظى باهتمام كبير من قبل السلطات العمومية، التي عمدت إلى إصدار ترسانة من القوانين والإصلاحات التشريعية الرامية إلى الحد من هذه الآفة. فقد تمّ سنّ قانون مكافحة الفساد رقم 06-01 لسنة 2006، وأنشئت هيئات وطنية للوقاية والرقابة، وتمّ إدراج مكافحة الفساد ضمن أولويات الإصلاح الدستوري كما في دستور 2020. غير أن الواقع يبيّن، في المقابل، أن الجهود التشريعية والتنظيمية لم تُترجم دائماً إلى نتائج ملموسة، خاصة على مستوى البلديات، حيث ما تزال مظاهر التسيب الإداري، والمحسوبية، وسوء استخدام السلطة، قائمة في العديد من الجماعات المحلية (بن موسى، 2022، ص. 61). ويرتبط ذلك في جانب كبير منه بضعف الرقابة المؤسسية التي تمارسها المجالس الشعبية المحلية، إما بسبب محدودية الصلاحيات الفعلية، أو بسبب غياب الثقافة الرقابية لدى المنتخبين المحليين، أو نتيجة تداخل الصلاحيات مع الإدارة التنفيذية المحلية.

في هذا الإطار، تظهر أهمية المؤسسات التشريعية المحلية – أي المجالس الشعبية البلدية والولائية – بوصفها أدوات دستورية للرقابة والمساءلة على المستوى المحلي، وذلك باعتبارها صلة الوصل بين المواطن والإدارة، والجهة المنتخبة المفترض أن تمارس وظيفة رقابية دائمة على أداء الجهاز التنفيذي المحلي. وتُعدّ هذه المجالس من الناحية القانونية مؤسسات ذات طابع تمثيلي، لكن في السياق الجزائري غالبًا ما يتم تحييد دورها الرقابي لصالح الجهاز التنفيذي، خاصة رؤساء المجالس الشعبية الذين يُمنحون صلاحيات واسعة تجعلهم عمليًا في موقع السلطة التنفيذية والإدارية في آنٍ واحد (Dekkiche, 2020, p. 89). ولعلّ هذا الواقع يستدعي فحصًا نقديًا لمدى انسجام النص القانوني مع واقع الممارسة، وتحديد العوامل التي تُعيق تحقيق الرقابة التشريعية المحلية لدورها المفترض في مكافحة الفساد الإداري.

إن هذه المذكرة لا تسعى فقط إلى تشخيص مشكلة الفساد الإداري في بعدها القانوني والإداري، وإنما تهدف أيضًا إلى مساءلة الدور المفترض للمؤسسات التشريعية المحلية، وفحص مدى فاعليتها وجدواها في التصدي لهذه الظاهرة، انطلاقًا من مقتضيات النصوص القانونية المنظمة لوظائف هذه المؤسسات، كما تتوخى الدراسة تجاوز التناول التقليدي لمسؤولية الإدارة وحدها عن الفساد، إلى مقارنة تشاركية تعتبر أن ضعف الرقابة التشريعية المنتخبة يمثل جزءًا من منظومة الاختلال المؤسسي الذي يسمح باستمرار الفساد وتوسعه، وبالتالي فإن هذه الدراسة تندرج ضمن الرؤية المؤسسية التي تُحمّل الهيئات المنتخبة مسؤولية سياسية وقانونية تجاه الجماعة المحلية، وتُطالب بتفعيل آليات الرقابة والمحاسبة كشرط ضروري لتجسيد مبادئ الشفافية والفعالية والمساءلة في تسيير الشأن العام المحلي (Peters, 2019, p. 214).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يُعد الفساد الإداري من أبرز التحديات البنيوية التي تقوّض فعالية الإدارة العمومية وتُضعف ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، لاسيما على مستوى الجماعات المحلية، التي تمثل نقطة الاحتكاك الأولى بين الإدارة والمجتمع. فرغم تعدد آليات الرقابة القانونية وتوسيع اختصاصات المجالس المنتخبة بموجب الإصلاحات التشريعية منذ 2011، لا تزال مظاهر الفساد تتكرر في مجالات مثل التسيير المالي، والصفقات العمومية، والتوظيف، مما يشير تساؤلات جوهرية حول مدى نجاعة النظام الرقابي المحلي، وقدرته على مواجهة الانحرافات الإدارية بشكل فعّال وشفاف.

وفي السياق الجزائري، أسند قانون البلدية (10-11) للمجالس الشعبية المحلية مهمة الرقابة على أعمال الهيئة التنفيذية، بما يعكس توجهًا نحو تفعيل الرقابة المجتمعية والمساءلة الديمقراطية. غير أن الممارسة الفعلية لهذه الرقابة تظل محدودة، سواء بسبب ضعف التكوين القانوني للمنتخبين، أو بفعل هيمنة الاعتبارات السياسية والشخصية على أداء المجالس، أو نتيجة لنقص التنسيق بين الرقابة المنتخبة والرقابة الإدارية التقليدية. ويؤدي هذا الوضع إلى تقويض وظيفة الرقابة من داخل المنظومة المحلية نفسها، رغم ما تتيحه النصوص القانونية من إمكانيات وآليات نظريًا.

ومع تزايد التقارير الرسمية التي تشير إلى استمرار اختلالات في التسيير على المستوى المحلي، يتأكد أن النص القانوني، مهما بلغت دقته، لا يكفي وحده لضمان شفافية الأداء، ما لم يترجم إلى ممارسة مؤسسية فعّالة. وهنا تطرح الإشكالية الأساسية حول ما إذا كانت المجالس الشعبية المنتخبة في الجماعات المحلية قادرة فعليًا على أداء وظيفة الرقابة والمساءلة، في ظل التحديات السياسية، والقيود الإدارية، والبيئة الاجتماعية التي تشتغل ضمنها.

وتتأسس إشكالية هذه الدراسة حول استقراء هذا الواقع من خلال تحليل تجريبي استكشافي يعتمد على الملاحظة والمقابلات وتحليل الوثائق الرسمية، لا على دراسة حالة واحدة، من أجل تعميم النتائج واستشراف إمكانية إصلاح المنظومة الرقابية في الجماعات المحلية.

وعليه، تُطرح الإشكالية الرئيسة على النحو التالي:

إلى أي مدى تمارس المؤسسات التشريعية المحلية في الجزائر، لاسيما المجالس الشعبية المنتخبة، دورًا فعليًا في الحد من الفساد الإداري على مستوى الجماعات المحلية؟ وما هي الإكراهات القانونية والمؤسسية التي تعيق هذا الدور؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما هو الإطار المفاهيمي والقانوني للفساد الإداري على المستوى المحلي؟
2. ما طبيعة الاختصاصات الرقابية الممنوحة للمجالس الشعبية بموجب التشريع الجزائري؟
3. ما أبرز مظاهر الفساد الإداري في الجماعات المحلية، كما تعكسها الوثائق الرسمية والملاحظة الميدانية؟
4. كيف تُمارس المجالس المنتخبة أدوارها الرقابية فعليًا؟
5. ما أبرز التحديات القانونية، السياسية، والإدارية التي تحدّ من فعالية هذه الرقابة؟

6. ما هي الآليات والمقترحات التي يمكن تفعيلها لتعزيز الشفافية وتكريس مبادئ المساءلة على المستوى المحلي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استجلاء الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات التشريعية المحلية، لاسيما المجالس الشعبية البلدية، في التصدي لظاهرة الفساد الإداري في الجماعات المحلية الجزائرية، وذلك عبر فهم الأبعاد القانونية، التنظيمية، والسوسيلولوجية المحيطة بوظيفة الرقابة المنتخبة. ويمكن تلخيص الأهداف الأساسية للدراسة في المحاور الآتية:

1. تحليل الإطار المفاهيمي والقانوني للفساد الإداري، مع التركيز على تجلياته ضمن المستوى المحلي.
2. رصد وتقييم الآليات القانونية والمؤسسية التي تُخوّل للمجالس الشعبية المحلية ممارسة الدور الرقابي على الهيئات التنفيذية.
3. تشخيص واقع الفساد الإداري على مستوى الجماعات المحلية، من خلال دراسة حالات ونماذج ميدانية، تُبرز طبيعة الممارسات الإدارية اليومية وإكراهاتها.
4. تحليل مدى فاعلية المجالس المنتخبة كمؤسسات رقابية في ظل التشريعات الحالية، والكشف عن مواطن القوة والقصور في بنيتها وأدائها.
5. تحديد أهم المعوقات البنيوية، السياسية، والإدارية التي تحدّ من قدرة الرقابة المنتخبة على الحد من الفساد المحلي.
6. اقتراح تدابير قانونية ومؤسسية من شأنها تعزيز وظيفة الرقابة المحلية، وترسيخ ثقافة الشفافية والمساءلة داخل الجماعات المحلية.

فرضيات الدراسة:

في ضوء الإشكالية المطروحة، والتي تدور حول مدى فعالية المجالس الشعبية المنتخبة في مكافحة الفساد الإداري على مستوى الجماعات المحلية، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات العلمية التي تسعى الدراسة إلى اختبارها ميدانيًا، وذلك وفق المنهج الوصفي التحليلي. وتتمثل الفرضيات الأساسية في الآتي:

1. توجد فجوة واضحة بين ما تنص عليه النصوص القانونية المنظمة لعمل المجالس المنتخبة وما يُطبق فعليًا في مجال الرقابة المحلية.

2. تُعدّ مظاهر الفساد الإداري في الجماعات المحلية ناتجة جزئيًا عن ضعف الرقابة المنتخبة، وانعدام آليات المساءلة الفعالة على المستوى المحلي.
3. السلطات القانونية الممنوحة للمجالس الشعبية المحلية لا تُفعل بالشكل المطلوب، نتيجة قيود إدارية أو مؤسسية، مثل هيمنة الإدارة التنفيذية أو ضعف التكوين لدى المنتخبين.
4. الرقابة المجتمعية والإعلامية على تسير الجماعات المحلية ضعيفة، مما يُساهم في استمرار الممارسات غير الشفافة داخل الإدارة المحلية.
5. غياب التنسيق بين المؤسسات الرقابية (المنتخبة، الإدارية، القضائية) يؤدي إلى خلل في فعالية النظام الرقابي ككل، ويُقلص من أثر المجالس الشعبية كمراقب فعلي.
6. تعزيز التكوين القانوني والسياسي للمنتخبين، وتفعيل أدوات الرقابة التشاركية، يمكن أن يُساهم في تقوية الرقابة المحلية والحد من الفساد الإداري في الجماعات المحلية.

المنهج المعتمد:

نظرًا لطبيعة الإشكالية المتعددة الأبعاد، تم تبني منهجية تركيبية تُزاوج بين التحليل النظري القانوني والتحليل الميداني التطبيقي. إذ اعتمدت الدراسة أولاً على **المنهج التحليلي القانوني** لتحليل النصوص الدستورية والقوانين التنظيمية المرتبطة بالبلديات، وكذا قانون مكافحة الفساد، من أجل استجلاء نطاق الصلاحيات الرقابية التي يتمتع بها المجلس الشعبي البلدي في الجزائر، كما تم اعتماد **المنهج الوصفي التحليلي** لتفكيك المفاهيم، وتفسير التفاعلات المؤسسية، وتوصيف السياق المحلي العام الذي يشتغل فيه المجلس البلدي. (Creswell & Poth, 2018, p. 105) ثم لجأت الدراسة إلى **المنهج الميداني - دراسة الحالة**، عبر اختيار بلدية الجلفة كحالة واقعية لتحليل ممارسة الرقابة المنتخبة في مواجهة الفساد الإداري.

وقد تم دعم المنهج الميداني من خلال أدوات بحثية مثل: تحليل الوثائق الرسمية (محاضر دورات المجلس، تقارير التفتيش، ملفات الصفقات العمومية)، وإجراء مقابلات نصف موجهة مع عدد من المنتخبين المحليين، والفاعلين في الإدارة البلدية، وبعض ممثلي المجتمع المدني المحلي، وتهدف هذه الأدوات إلى جمع معطيات نوعية معمّقة تساعد على تفسير مظاهر الفساد ومواطن القصور في أداء الرقابة المنتخبة، كما يسمح هذا المسار المنهجي بتقاطع مستويات التحليل الثلاثة: النص القانوني، الممارسة الواقعية، ورؤية الفاعلين، مما يوفر للدراسة إطارًا متكاملًا في التحليل والتفسير.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب، علمية وعملية، تجعلها ذات قيمة مضافة في حقل دراسات الدولة والحكم المحلي، لاسيما في ظل التحولات التي تعرفها الإدارة العمومية الجزائرية منذ بداية مسار الإصلاحات السياسية والقانونية في العقدين الأخيرين:

أولاً: الأهمية العلمية والنظرية

1. تُسهم الدراسة في إثراء النقاش العلمي حول فعالية المؤسسات المنتخبة، ودورها في تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد الإداري، وذلك من خلال الربط بين البُعد القانوني والبعد السوسولوجي للممارسة الرقابية.
2. تُعد من الدراسات القليلة التي تُسلط الضوء على العلاقة التفاعلية بين النصوص التشريعية وأداء المجالس المحلية في الجزائر، في ظل غياب تحليل أكاديمي معمق لواقع الممارسة الرقابية المنتخبة على المستوى الجماعي.
3. تُقدّم مقارنة نقدية لنظام الرقابة في الجماعات المحلية من منظور المؤسساتية الجديدة، مما يسمح بفهم أوسع للعوائق غير الرسمية، كالثقافة التنظيمية وضعف الإرادة السياسية.

ثانياً: الأهمية العملية والتطبيقية

1. تُساعد على تقييم مدى فعالية الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الرقابة المنتخبة، وتُبرز الثغرات التي قد تسمح باستمرار بعض الممارسات الفاسدة، مما يُمهّد الطريق أمام إصلاحات تشريعية مؤطرة.
 2. تُقدّم اقتراحات عملية لتعزيز وظيفة الرقابة المنتخبة محلياً، عبر تطوير آليات التكوين، وتفعيل أدوات الرقابة الشعبية، وإرساء قواعد الحوكمة التشاركية.
- وبناء على ما سبق، فإن الدراسة لا تقتصر على استعراض الواقع أو تحليل النصوص، بل تسعى إلى بناء رؤية إصلاحية متكاملة لتعزيز النزاهة والحكم الراشد على مستوى الجماعات المحلية.

حدود الدراسة :

لتأطير البحث ضمن نطاق علمي واضح، تم تحديد حدود الدراسة على النحو الآتي:

أولاً: الحدود الموضوعية

تتمحور الدراسة حول دور المؤسسات التشريعية المحلية في مكافحة الفساد الإداري، مع التركيز على الوظيفة الرقابية للمجالس الشعبية المنتخبة بصفتها فاعلاً قانونياً ومؤسسياً في منظومة الحوكمة المحلية. ولا تشمل الدراسة مظاهر الفساد السياسي أو المالي بالمفهوم العام، بل تركز على الفساد الإداري المرتبط بالممارسات اليومية داخل الجماعات المحلية، خاصة في مجالات التوظيف، منح الرخص، تسيير الصفقات، وتقديم الخدمة العمومية.

ثانياً: الحدود الزمانية

تُغطي الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2025، وذلك لاعتبارين:

- صدور قانون البلدية 10-11 سنة 2011، وما تبعه من تحولات تنظيمية في صلاحيات المجالس المحلية.
- الفترة تعرف تطورات في التشريع المتعلق بالفساد، وتزايد الاهتمام بالرقابة والحوكمة، سواء من قبل الدولة أو المجتمع المدني.

ثالثاً: الحدود المكانية

تركّز الدراسة على الوضع المحلي في بعض الجماعات المحلية الجزائرية، دون تخصيص بلدية واحدة بعينها، بل اعتماد مقارنة استقرائية تحليلية تستفيد من البيانات الميدانية العامة والتقارير الرسمية المنشورة، والملاحظات المرتبطة بالتسيير الإداري المحلي. وبذلك فإن الدراسة لا تدّعي تمثيلاً شاملاً لكافة البلديات، وإنما تُقدّم نموذجاً عاماً قابلاً للتعميم المقيد على جماعات محلية مماثلة في الحجم والديناميكيات المؤسسية.

رابعًا: الحدود المنهجية

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مرفوقًا بمقاربة دراسات الحالة (Case Study) بشكل غير مباشر، من خلال تحليل ممارسات واقعية، واستقراء المعطيات من خلال أدوات نوعية كالمقابلة نصف الموجهة، تحليل الوثائق، والملاحظة الميدانية. وقد يُشكل صعوبة النفاذ إلى بعض البيانات أو غياب التوثيق الرسمي لبعض الممارسات، أحد التحديات المنهجية، إلا أن تعدد مصادر المعلومات (رسمية وغير رسمية) يُعزز موثوقية النتائج.

المفاهيم الأساسية:

تقتضي الدقة المنهجية ضبط المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها الدراسة، نظرًا لما يطرحه مصطلح "الفساد الإداري" و"المؤسسات التشريعية المحلية" من تباين في الاستخدامات العلمية والتشريعية، ولذلك يُقترح اعتماد التعريفات الآتية لأغراض هذه الدراسة:

أولًا: الفساد الإداري

يُقصد بالفساد الإداري كل سلوك ينطوي على إساءة استعمال السلطة العمومية لتحقيق مكاسب خاصة، سواء كانت مادية أو غير مادية، ويشمل الرشوة، المحاباة، استغلال النفوذ، تعطيل الإجراءات القانونية، أو التغاضي عن الانحرافات الوظيفية، بما يُفضي إلى انتهاك قواعد الشفافية والمساواة. وفقًا لتعريف البنك الدولي، فإن الفساد الإداري هو:

"استغلال الوظيفة العمومية لتحقيق منافع شخصية، ويتضمن أشكالاً مثل الرشوة، الاختلاس، وتزوير الوثائق الرسمية. (World Bank, 2000, p. 23) "

أما في السياق الجزائري، فإن القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ينص في مادته الثانية على أن الفساد هو:

"استغلال الوظائف أو الموارد العمومية لأغراض خاصة تنتهك القوانين أو اللوائح، وتؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة" (الجريدة الرسمية، العدد 14، 2006، ص. 5).

ثانيًا: المؤسسات التشريعية المحلية

تُشير المؤسسات التشريعية المحلية إلى المجالس المنتخبة (البلدية والولائية)، والتي تُنَاطُ بها صلاحيات مراقبة عمل الجهاز التنفيذي المحلي، وفقًا للقوانين التنظيمية ذات الصلة.

ويرى (2009) Lambricht أن المجالس المحلية المنتخبة تمثل:

"مؤسسات سياسية تقوم بدور مزدوج: تشريعي في سنّ السياسات، ورقابي في متابعة تنفيذها، وهي ركيزة أساسية في تعزيز الحكم المحلي الرشيد. (p. 114) "

وفي الجزائر، يُنظّم قانون البلدية رقم 10-11 وظائف المجالس الشعبية البلدية، ويمنحها صلاحيات رقابية تتمثل في مناقشة الميزانيات، متابعة تنفيذ البرامج، وطرح الأسئلة الكتابية والشفوية على رؤساء البلديات، مما يجعلها فاعلاً مهماً في آلية الرقابة الداخلية.

ثالثًا: الجماعات المحلية

المقصود بالجماعات المحلية، حسب المادة 15 من الدستور الجزائري، هو: البلديات والولايات، وهي وحدات إدارية لامركزية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتُسير من طرف مجالس منتخبة وفقًا لقواعد القانون العام.

وتُشكل الجماعات المحلية الفضاء المؤسسي الأول الذي يحتك فيه المواطن بالإدارة، مما يجعلها حجر الزاوية في أي استراتيجية لمحاربة الفساد وتحقيق التنمية المحلية.

الدراسات السابقة

يتناول هذا المبحث أبرز الدراسات التي سبقت الدراسة الحالية في الموضوع أو لامسته من حيث الإطار النظري أو المجال الميداني أو المنهج التحليلي، بهدف إبراز ما أنجزته وما لم تنجزه، وتوضيح الخلفية العلمية التي تنطلق منها الدراسة الراهنة، وقد تم تصنيف هذه الدراسات إلى ثلاث مجموعات: جزائرية، عربية، وأجنبية.

أولًا: الدراسات الجزائرية ذات الصلة بالفساد الإداري على المستوى المحلي:

1. أطروحة بوصوف عبد الرزاق (2019) الموسومة الفساد الإداري في الجماعات المحلية الجزائرية:

دراسة حالة، والمقدمة لنيل شهادة الدكتوراه من كلية الحقوق - جامعة الجزائر 1، تُعد من

الدراسات التطبيقية القليلة التي تناولت مظاهر الفساد الإداري في عدد من بلديات الجنوب الجزائري. اعتمد الباحث على منهج دراسة الحالة، مبرزاً مؤشرات الخلل في الصفقات العمومية، وتدير الموارد البشرية، وغياب آليات التبليغ الفعال. وخلص إلى أن ضعف المجالس المنتخبة عن لعب دور الرقابة يعود إلى بنية قانونية تكّرس السلطة الأحادية بيد رئيس المجلس، ما يضعف التوازن بين السلط المحلية (بوصوف، 2019).

2. أما مقال **بوخطة سمير (2020)** الموسوم الحوكمة والوقاية من الفساد في الإدارة المحلية، والمنشور في مجلة الإدارة والتنمية، العدد 13(2)، فقد عالج الظاهرة من زاوية الحوكمة، حيث رأى الباحث أن غموض العلاقة بين المجلس الشعبي البلدي ورئيسه، وغياب ثقافة التقييم والمساءلة، يمثلان بيئة حاضنة للفساد. وأوصى بإعادة هيكلة الرقابة المحلية على أسس أكثر فعالية (بوخطة، 2020، ص. 70-85).

3. من جهة أخرى، تناولت **دراسة بن عبد الله حياة (2020)** الموسومة ضعف الرقابة المحلية كمدخل لفهم الفساد الإداري في الجزائر، والمنشورة في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، العدد 57(1)، الإشكالية من خلال قراءة نقدية للمنظومة القانونية، حيث خلصت الباحثة إلى أن النصوص القانونية تمنح المجالس المنتخبة سلطة رقابية فعلية، غير أنها لا تجد طريقها إلى التطبيق نتيجة ضعف الكفاءة القانونية لدى المنتخبين المحليين، وغياب آليات مؤسسية فعالة للمساءلة (بن عبد الله، 2020، ص. 49-66).

ثانيًا: الدراسات العربية ذات الصلة بدور المؤسسات المنتخبة في مكافحة الفساد

4. في السياق العربي نجد **دراسة الزيدي محمد (2018)** الموسومة الرقابة التشريعية المحلية في العراق: الواقع والآفاق، والمنشورة في مجلة البحوث الإدارية والقانونية، المجلد 3، العدد 1، والتي تناولت واقع المجالس المحلية العراقية. ويّين الباحث أن التبعية السياسية والإدارية للحكومة المركزية، وغياب الاستقلال المالي، يحدّان من قدرة هذه المجالس على ممارسة الرقابة، رغم الإطار الدستوري الداعم. واقترح الزيدي تطوير آليات محاسبة أكثر فاعلية وتوسيع دائرة التكوين السياسي للمنتخبين (الزيدي، 2018، ص. 81-94).

5. كما قدّم **حجازي أحمد (2020)** في دراسته الموسومة المجالس المحلية والفساد الإداري: دراسة تطبيقية، والمنشورة في مجلة الإدارة العامة المصرية، العدد 94(2)، نموذجًا تطبيقيًا لبعض البلديات المصرية، مركزًا على ضعف الشفافية في إعداد الميزانيات، وتضارب الصلاحيات بين

الأجهزة الإدارية والمجالس المنتخبة. وأكد أن هذا الوضع يُكرّس مناخ الإفلات من الرقابة ويُغذي شبكات الفساد الإداري المحلي (حجازي، 2020، ص. 89-105).

ثالثاً: الدراسات الأجنبية حول الفساد والرقابة المحلية

6. من الدراسات الأجنبية المؤسسة، تُعد دراسة **Pope Jeremy (2000)** *Confronting Corruption: The Elements of a National Integrity System*، والمنشورة من قبل Transparency International، من الأعمال الكلاسيكية التي أسست لنموذج "منظومة النزاهة الوطنية". ويبيّن الباحث أن المجالس المنتخبة، حين تكون مستقلة وتملك أدوات تتبع حقيقية، فإنها تمثل صمّام أمان ضد الفساد. كما حذّر من ظاهرة التداخل السلطوي بين الإدارة والسياسة التي تفرغ الرقابة المحلية من مضمونها. (Pope, 2000, p. 75)

7. كذلك، تعتبر دراسة **Rose-Ackerman & Palifka (2016)** *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform* (Cambridge University Press)، مرجعاً محورياً في هذا المجال، حيث أبرزت أن إشراك المجالس المنتخبة في الرقابة على الأداء الإداري المحلي يرفع من مستوى النزاهة المؤسسية، شريطة تفعيل المساءلة، والفصل بين الرقابة والإدارة التنفيذية. (Rose-Ackerman & Palifka, 2016, p. 311)

أوجه الاتفاق والاختلاف وموقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

أولاً: أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة

تشترك معظم الدراسات السابقة في التأكيد على أن الفساد الإداري في الجماعات المحلية لا يعود فقط إلى ضعف الأطر القانونية، بل يتصل أيضاً بغياب آليات تفعيل، وضعف التكوين القانوني والإداري للمنتخبين المحليين، وغياب الشفافية في اتخاذ القرار. على سبيل المثال، أكدت دراسة **بوخطة (2020)** أن غياب الحوكمة الفعلية داخل المجالس المحلية يمثل بيئة خصبة لامتداد الفساد، وهو ما يتفق مع طرح **بن عبد الله (2020)** التي ربطت ضعف الرقابة المحلية بضعف تكوين الفاعلين المحليين (بوخطة، 2020؛ بن عبد الله، 2020).

كما أجمعت الدراسات على أن المجالس المنتخبة - سواء في الجزائر أو خارجها - تعاني من ضعف فعلي في أداء أدوارها الرقابية، رغم ما تمنحه لها النصوص القانونية من صلاحيات شكلية، وهي فكرة محورية في كل من دراسة

بوصوف (2019) ودراسة الزيدي (2018) ، حيث تم التطرق إلى ظاهرة “التقزيم العملي للرقابة” في الواقع الميداني (بوصوف، 2019؛ الزيدي، 2018).

في السياق الأجنبي، ركزت دراسات مثل Pope (2000) و Rose-Ackerman & Palifka (2016) على أن المجالس المنتخبة لا يمكنها أن تلعب دورها في مكافحة الفساد ما لم تحصّن مؤسساتيًا، ويُرفع عنها التدخل التنفيذي، وتُمنح أدوات التتبع والمساءلة، وهي أطروحات تتقاطع مع السياق المحلي الجزائري.

ثانيًا: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة

رغم هذا الاتفاق العام، فإن ثمة تباينًا واضحًا في زوايا المعالجة والمنهجيات المتبعة:

- **من حيث المنهج:** اعتمدت بعض الدراسات الجزائرية منهج تحليل المحتوى القانوني والنصوص الرسمية (مثل: بن عبد الله، 2020)، في حين جنت دراسات أخرى إلى المقاربة الميدانية الاستكشافية أو دراسات الحالة (مثل: بوصوف، 2019). أما الدراسات الأجنبية فقد انطلقت من مناهج نظرية تحليلية ذات طابع مقارن وتفسيري.
- **من حيث نطاق الدراسة:** ركزت معظم الدراسات الجزائرية على البلديات كمستوى محلي، بينما وسّعت بعض الدراسات العربية (مثل: السيد، 2019) نطاق المعالجة ليشمل محافظات بأكملها. في المقابل، عالجت الدراسات الأجنبية المسألة في إطار مؤسسي وتجريدي أكثر، وغالبًا ما تناولت العلاقة بين الأنظمة السياسية والفساد دون التركيز على وحدة ترابية بعينها.
- **من حيث أهداف الدراسة:** هدفت الدراسات المحلية إلى تشخيص واقع الفساد وتفسير أسبابه، فيما حاولت بعض الدراسات الأجنبية بناء نماذج معيارية للرقابة المؤسسية، كما هو الحال في النموذج المتكامل للنزاهة الوطنية عند Pope (2000) ، وهو غائب تقريبًا في الأدبيات الجزائرية.

ثالثًا: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تنطلق هذه الأطروحة من إدراك الفجوة المنهجية والمعرفية التي تركتها الدراسات السابقة، وذلك على مستويين:

1. **الربط بين التحليل القانوني والتحليل الواقعي**، من خلال دراسة مدى فعالية الممارسات التشريعية (الرقابة، الاقتراح، التعديل، الاستجواب) في بلدية محددة، وذلك انطلاقًا من الميدان، وليس فقط عبر تحليل النصوص، بما يضيف بعدًا تطبيقيًا للدراسات التي بقيت غالبًا في الإطار الوصفي أو القانوني المجرد.

وتمثل الدراسة الحالية بذلك إضافة علمية مزدوجة :من جهة، هي دراسة حالة ميدانية مركزة، ومن جهة أخرى، فهي اختبار لإمكانات القانون في إنتاج أثر رقابي حقيقي على مستوى الجماعات المحلية، في ظل بيئة جزائرية تشريعية وتنظيمية معقدة.

الفصل الثاني:

الفساد الإداري في الجماعات المحلية: مظاهره وتجلياته

تمهيد :

لقد شهدت الإدارة العمومية الجزائرية، لا سيما على مستوى الجماعات المحلية، تحولات متسارعة منذ بداية الإصلاحات السياسية والإدارية في تسعينيات القرن الماضي. ورغم ما سُجِّل من تقدم تشريعي ومؤسساتي، إلا أن هذه التحولات لم تُواكبها دائماً تحولات موازية في ممارسات التسيير المحلي، وهو ما ساهم في استمرار اختلالات بنوية مستعصية على المعالجة، في مقدمتها ظاهرة الفساد الإداري.

ويبرز الفساد الإداري في الجماعات المحلية كأحد أبرز العراقيل التي تُعيق التنمية المحلية وتُضعف فعالية مؤسسات الدولة، حيث تعدد مظاهره وتتداخل أبعاده، من رشوة ومحسوبية وتلاعب في الصفقات، إلى تسييس للعمل البلدي وانهيار آليات الرقابة الداخلية. هذا الفساد، الذي لا يقتصر على انحرافات فردية بل يأخذ طابعاً بنوياً ممنهجاً، يترسخ في ظل غياب الشفافية، وضعف المساءلة، وهشاشة الهياكل التنظيمية المحلية.

وانطلاقاً من هذا السياق، يسعى هذا الفصل إلى تقديم إطار تمهيدي نظري وتحليلي لفهم أبعاد الفساد الإداري في الجماعات المحلية الجزائرية، من خلال الوقوف عند مفاهيمه ومظاهره وتجلياته الأساسية. كما يهدف إلى إبراز العوامل التي تسهم في تغذيته واستمراره، مستنداً في ذلك إلى نصوص تشريعية وطنية، ودراسات علمية حديثة، وتقارير رقابية رسمية، من أجل تأطير الظاهرة بصورة منهجية تمهيداً لتحليل دور المؤسسات التشريعية في مواجهتها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للفساد الإداري

سنعالج في هذا المبحث المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الفساد الإداري، مع تحليل دقيق للأبعاد القانونية والإدارية للمصطلح، كما نعرض لأنواعه وأشكاله ومظاهره ومجالاته في الإدارة المحلية، بالاستناد إلى أدبيات علمية جزائرية وعربية وأجنبية، وتوثيق صارم حسب نظام APA 7.

أولاً: تعريف الفساد الإداري

يتعدد مفهوم الفساد الإداري بحسب السياق القانوني والإداري الذي يُستخدم فيه، غير أن الجامع بين معظم التعريفات هو أنه سلوك غير قانوني أو غير أخلاقي يصدر عن موظف عمومي ويستغل من خلاله سلطته لتحقيق مصالح شخصية أو جماعية، على حساب الصالح العام.

وقد عرفه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) بأنه: "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة" (UNDP, 2008, p. 5)، أما البنك الدولي، فيُدركه ضمن إطار الحوكمة السيئة، ويُعرفه بأنه "استغلال المنصب العام لأغراض خاصة" (World Bank, 2007).

في السياق الجزائري، لا نجد تعريفاً صريحاً للفساد الإداري في النصوص القانونية، بل تُوزع مظاهره بين نصوص متفرقة، أبرزها القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والذي عرّف الفساد من خلال الأفعال التي

تندرج ضمنه، كالرشوة، واستغلال النفوذ، والإثراء غير المشروع، وتعارض المصالح، دون تقديم تعريف شامل للمصطلح.

وقد حاول بعض الباحثين الجزائريين إعطاء تعريف أكثر دقة، حيث يرى **بوخطة (2020)** أن الفساد الإداري هو: "كل ممارسة منافية للقانون أو للواجب الإداري، تصدر عن موظف عمومي أو مسؤول إداري، وتُخلّ بمبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الإدارية، وتُفضي إلى الإضرار بالمصلحة العامة" (بوخطة، 2020، ص. 72). ويضيف **رزاق (2017)** بأن الفساد الإداري في الجزائر غالباً ما يُتخذ طابعاً هيكلياً وممنهجاً، ما يجعله يتجاوز السلوك الفردي ليشمل أنماطاً تنظيمية تنخر أجهزة الدولة المحلية (رزاق، 2017، ص. 102).

ثانياً: أشكال الفساد الإداري ومظاهره في الجماعات المحلية

- تنوع أشكال الفساد الإداري، إلا أن أهمها في الجماعات المحلية الجزائرية يمكن تلخيصها كما يلي:
1. **الرشوة:** وهي من أبرز مظاهر الفساد، حيث تُمارَس كوسيلة للحصول على خدمة أو رخصة أو امتياز من قبل الإدارة المحلية، وغالباً ما تكون مرتبطة بعلاقات غير قانونية بين الموظف والمواطنين أو بين المنتخبين والمصالح التنفيذية.
 2. **المحاباة وتضارب المصالح:** تظهر من خلال توظيف الأقارب، أو إسناد الصفقات لمعارف، أو ترقية الموظفين دون استحقاق، وهو ما يتكرر في التقارير الصادرة عن **الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد (INPLFC, 2020)**.
 3. **التلاعب بالصفقات العمومية:** وتُعد من أخطر مظاهر الفساد، نظراً لما تمثله من تهديد للمال العام، وقد أبرزت دراسات مثل دراسة **بوصوف (2019)** وجود تجاوزات جسيمة في هذا المجال على مستوى البلديات.
 4. **التحايل في منح التراخيص الإدارية:** كاستغلال السلطة في منح تراخيص البناء أو استغلال الأراضي، أو التساهل مع المخالفات مقابل رشاوى أو ولاءات سياسية.
 5. **التراخي في تنفيذ الرقابة:** سواء من طرف المجلس الشعبي البلدي أو من طرف لجان التفتيش الإدارية، وهو ما يجعل الفساد الإداري غير خاضع للمحاسبة.
- وترى **Rose-Ackerman (2016)** أن ترك هذا النوع من الفساد دون متابعة صارمة يؤدي إلى "تآكل تدريجي في شرعية الدولة المحلية، ويغذي الشعور العام بعدم الثقة في المؤسسات المنتخبة (Rose-Ackerman & Palifka, 2016, p. 140).

المبحث الثاني: مظاهر الفساد الإداري في الجماعات المحلية

يمثل الفساد الإداري في الجماعات المحلية أحد أبرز التحديات التي تواجه مسار اللامركزية والحوكمة الرشيدة في الجزائر. إذ لا يقتصر تأثيره على الإضرار بالموارد العامة أو تعطيل المشاريع التنموية، بل يتعدى ذلك إلى ضرب مصداقية المؤسسات المنتخبة، وتقويض ثقة المواطن في الدولة ككل. وفي هذا المبحث، سيتم التوسع في عرض أبرز مظاهره كما تتجلى في البلديات الجزائرية، مع التركيز على السياق الخاص ببلدية الجلفة كنموذج من البلديات التي تعاني اختلالات مركبة في التسيير المحلي.

أولاً: الرشوة وتوظيف السلطة لتحقيق منافع شخصية:

تعدّ الرشوة من أكثر مظاهر الفساد الإداري شيوعاً على المستوى المحلي، وهي المظهر الأوضح والأكثر خطورة لانحراف السلطة عن أهدافها الأصلية، خصوصاً في سياق الجماعات المحلية الجزائرية التي تُمثّل فيها البلديات واجهة الدولة ومصدراً حيويّاً للخدمات المباشرة. وتتمثل الرشوة في أبسط صورها في منح المال أو العطايا أو الامتيازات للحصول على حق مشروع أو غير مشروع، وهو ما يُحول العلاقة بين المواطن والإدارة من علاقة قانونية إلى علاقة "تفاوضية" قائمة على "المقابل غير المشروع".

تُظهر تقارير المفتشية العامة للمالية أن الرشوة باتت في بعض الحالات آلية ضمنية - بل منتظمة - للحصول على خدمات بلدية بسيطة، مثل استخراج رخص البناء، أو الحصول على شهادة ميلاد أو مقرر إدارية، أو التسريع في معالجة ملفات الاستفادة من إعانات السكن الريفي، أو تسوية مخالفات تتعلق بالتعمير، أو حتى إدراج أسماء في قوائم السكن الاجتماعي. وتكون هذه الرشوة أحياناً مباشرة - بين المواطن والموظف - وأحياناً غير مباشرة، من خلال وسطاء أو ما يُعرف بـ "السماسرة الإداريين" (IGF, 2020).

هذا السلوك أصبح ممنهجاً إلى درجة أن بعض المواطنين أصبحوا يتعاملون مع الإدارة وفق منطق "التعريف"، حيث يُعرف مسبقاً أن استخراج وثيقة معينة يتطلب دفع مبلغ غير رسمي، وأنه لا فائدة من تقديم ملف ما لم يكن مرفقاً بـ "إكرامية" غير معلنة. وقد علّقت دراسة بن فرج (2021) على هذه الظاهرة، مشيرة إلى أن الرشوة على مستوى البلديات الجزائرية ترتبط غالباً بضعف الرقابة الداخلية، وبوجود شبكات مصالح غير رسمية داخل الإدارات المحلية، تُؤطر العلاقة بين الموظف والمواطن وفق مبدأ: "ادفع أولاً، تُقضى حاجتك"، مما يؤدي إلى تحوّل الموظف العمومي من خادم

للمصالح العام إلى وسيط لمصالح خاصة، وهو ما يقوض جوهر الخدمة العمومية (بن فرج، 2021، ص. 109).

ويزداد هذا السلوك تفتشياً في الجماعات المحلية التي تعاني من هشاشة مؤسساتية، وضعف تأطير قانوني، وغياب المحاسبة، بل أحياناً بتواطؤ صامت من المسؤولين المنتخبين الذين يتغاضون عن هذه الممارسات مقابل ضمان الولاء الإداري. كما يُلاحظ أن الرشوة لا تقتصر على الموظفين الإداريين، بل تمتد أحياناً إلى بعض أعضاء المجالس البلدية، خاصة عند المصادقة على الصفقات أو تخصيص قطع أرضية في إطار الاستثمارات أو البناء التساهمي، مما يُحول القرار العمومي إلى سلعة في سوق خفية تُباع وتُشتري.

وقد رصدت دراسة ميدانية قام بها لعززي (2022) في بعض بلديات الجنوب الجزائري أن ظاهرة الرشوة ترتبط أيضاً بـ "ثقافة إدارية غير أخلاقية" تُبرر قبول المال من المواطنين باعتباره "مقابل تعب أو تسهيل خدمة"، مشيرة إلى أن بعض الموظفين لا يُبدون أي تحفظ في طلب رشوة صريحة، بل يعتبرونها عرفاً متداولاً (لعززي، 2022، ص. 83).

وتعزز ذلك الإشكال دراسة أجنبية لـ Klitgaard (1998) الذي طوّر معادلة شهيرة لتفسير الفساد الإداري، اعتبر فيها أن:

الفساد = الاحتيال + حرية التصرف - المساءلة
وفي ضوء هذه المعادلة، يتضح أن البلديات الجزائرية - بوصفها تحتكر تقديم بعض الخدمات، وتمتع بقدر واسع من حرية التصرف، مع غياب شبه تام للمساءلة - توفر البيئة المثلى لنمو ظاهرة الرشوة وتحولها إلى "ثقافة تنظيمية".

ولا تقتصر آثار الرشوة على المواطن الذي قد يُحرم من حقه المشروع إذا لم يدفع، بل تتعدى ذلك إلى الإضرار بالعدالة الاجتماعية، وتشويه نظام الأولويات التنموية، وتكريس الانقسام بين من يستطيع الوصول إلى الخدمات (لأنه يملك المال أو النفوذ)، ومن لا يستطيع (لأنه ملتزم بالقانون فقط).

وقد أكدت Rose-Ackerman (2016) أن الرشوة على المستوى المحلي تُضعف شرعية المؤسسات المنتخبة وتؤدي إلى تآكل الثقة العامة في الدولة، وهو ما يفتح المجال أمام حالة من الاغتراب السياسي والإداري لدى المواطن، وانكفائه عن المشاركة في الحياة العامة، بل واعتقاده أن الفساد هو القاعدة لا الاستثناء. (Rose-Ackerman & Palifka, 2016, p. 112)

ثانيًا: المحاباة والولاءات الشخصية بدلًا من مبدأ الكفاءة:

تُعد المحاباة من أخطر مظاهر الفساد الإداري في الجماعات المحلية الجزائرية، لا لأنها فقط تُقوّض مبدأ تكافؤ الفرص، بل لأنها تُفرغ الوظيفة العامة من مضمونها القانوني، وتُحوّلها إلى أداة لخدمة الولاءات الضيقة والانتماءات الفئوية والعروضية والسياسية. وتظهر المحاباة بوضوح في عمليات التوظيف، والترقية، ومنح السكن، وتخصيص العقارات، وتسيير الموارد البلدية، حيث لا يُعتمد غالبًا على معيار الجدارة أو الكفاءة، بل تُرجّح كفة القرابة أو التزكية السياسية أو المصالح المتبادلة. وتُعرف المحاباة إداريًا بأنها: "انحراف في استخدام السلطة من خلال منح امتيازات لأشخاص لاعتبارات شخصية أو اجتماعية على حساب الكفاءة والعدالة الوظيفية". (UNODC, 2020) "وفي هذا السياق، أشارت دراسة لعزيزي (2022) إلى أن عدّة بلديات جزائرية، خاصة في الجنوب والهضاب العليا، تشهد توظيفات مشبوهة تتم خارج المسارات القانونية، بتركيبات عروضية أو ولاءات انتخابية، وغالبًا ما تُنظم مسابقات توظيف شكلية لتغطية مناصب حُسمت مسبقًا لصالح أشخاص بعينهم (لعزيزي، 2022، ص. 76).

وتتخذ المحاباة في الجماعات المحلية الجزائرية أشكالًا متعددة:

- التوظيف العشوائي: حيث يتم إدماج أبناء الأقارب أو الأنصار السياسيين في مناصب دون إجراء مسابقة فعلية، أو باستغلال ثغرات قانونية (كالتوظيف المؤقت أو الإدماج الاجتماعي).
 - الترقية غير المستحقة: إذ يُلاحظ تفضيل بعض الموظفين على غيرهم، ليس بناءً على الكفاءة أو الأقدمية، بل على مدى قربهم من رئيس المجلس أو مدير الإدارة، وهو ما يولد حالة من الإحباط الوظيفي.
 - منح الصفقات والخدمات: مثل تخصيص الحافلات المدرسية أو رخص الاستغلال لفائدة محسوبين على مسؤولين محليين.
 - توزيع السكن الريفي أو الاجتماعي: حيث تمارس بعض البلديات نوعًا من المحاباة في إعداد القوائم، دون احترام لمعايير الشفافية والعدالة.
- وقد أظهرت دراسة زروقي (2020) أن أغلب هذه الممارسات تُعزز من منطق "الدائرة المغلقة" داخل الإدارة البلدية، أي تكوين شبكة مغلقة من الموظفين والأعوان يدورون في فلك رئيس البلدية أو أحد أعضائه النافذين، ويُعيدون إنتاج الولاء داخل الجهاز الإداري المحلي، ما يُفضي إلى شلل مؤسسي حقيقي (زروقي، 2020، ص. 55).

ويُشار في هذا الإطار إلى أن غياب لجان تحقيق مستقلة، وتراجع فعالية الرقابة القضائية والإدارية على مستوى الجماعات المحلية، يجعل من الصعب كشف هذه الحالات أو محاسبة المتورطين فيها، خاصة وأن المحاباة غالبًا ما تُمارَس بطرق غير موثقة، وتُبرر بتعليلات سطحية أو بتوظيف صيغ قانونية فضفاضة.

وقد عبّر عدد من الباحثين، مثل (Heywood, 2018)، عن قلقهم من أثر هذه الممارسات على ثقة المواطن في مبدأ العدالة الإدارية، معتبرين أن المحاباة لا تقل خطورة عن الرشوة، لأنها تخلق "تمييزًا مؤسسيًا غير معلن، يولد شعورًا بالغبين الاجتماعي، ويُغذي سلوك العزوف عن المشاركة المدنية والسياسية". (Heywood, 2018, p. 112)

وفي السياق الجزائري، يتفاقم هذا النوع من الفساد الإداري في الفترات الانتخابية، حيث يُوظف منصب رئيس البلدية كوسيلة لتوزيع الامتيازات وتوظيف الأقارب لكسب الدعم، وتُصبح الإدارة رهينة لعلاقات غير رسمية تحكمها قاعدة "المكافأة مقابل الولاء"، ما يؤدي إلى إفراغ المجلس الشعبي البلدي من وظيفته التمثيلية والرقابية، وتحويله إلى هيكل شكلي.

وتشير تقارير الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد إلى أن من بين أكثر من 70 بلدية جرى التحقيق في تسيرها في السنوات الأخيرة، تم تسجيل تجاوزات واضحة في عمليات التوظيف، وإسناد الصفقات، وتوزيع السكن، كلها تمت بطريقة مشبوهة أو بدون احترام الصيغ القانونية والإجرائية (INPLFC, 2020).

ثالثًا: التلاعب في الصفقات العمومية والمشاريع المحلية

يُعتبر قطاع الصفقات العمومية في الجماعات المحلية من أكثر المجالات عُرضة للفساد الإداري، نظرًا لما يتسم به من غموض في الإجراءات، وتعدد الفاعلين، وغياب الشفافية، وضعف آليات الرقابة، ما يفتح المجال واسعًا أمام الممارسات غير القانونية التي تتراوح بين التلاعب بالمناقصات، وإسناد المشاريع بطرق مشبوهة، وخرق دفا تر الشروط، وصولًا إلى الإنجاز المغشوش أو الوهمي للمشاريع التنموية.

في السياق الجزائري رغم وجود إطار قانوني ينظم الصفقات العمومية، لا سيما المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، إلا أن التطبيق المحلي لهذا الإطار يعاني من اختلالات عميقة، وإفراغ للمقتضيات الرقابية من محتواها العملي، خاصة على مستوى البلديات الصغيرة أو المتوسطة التي غالبًا ما لا تمتلك

الكفاءة البشرية أو الهيئات المؤسسية المؤهلة لإجراء صفقات وفقاً للمعايير القانونية الدقيقة (المرسوم الرئاسي 15-247، 2015، المادة 4).

أشارت تقرير الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (INPLFC, 2020) إلى أن أغلب المخالفات المسجلة في تسيير الجماعات المحلية تتعلق بإجراءات منح الصفقات، ومن بين الممارسات المرصودة:

- تفكيك المشاريع الكبرى إلى مشاريع صغيرة لتفادي خضوعها لإجراءات المناقصة، وإسنادها بالتراضي البسيط لأشخاص بعينهم، غالباً ما تكون لهم صلة مباشرة برئيس البلدية أو أحد أعضائها؛
- تزوير محاضر فتح الأظرفة وتوجيه العروض نحو متعهدين معينين بعينهم، رغم عدم استيفائهم الشروط القانونية أو الفنية؛
- تغيير بنود دفاتر الشروط بعد الإعلان عنها بما يخدم متعهداً بعينه؛
- التواطؤ مع مكاتب الدراسات لتقييم المشاريع بصورة وهمية أو مغشوشة؛
- تأخر مراقبة المشاريع المنجزة ما يسمح بقبول أشغال دون المستوى أو عدم تنفيذها أصلاً.

وفي إحدى القضايا التي عالجها مجلس المحاسبة في تقريره لسنة 2019، تبين أن بلدية في ولاية الجلفة قد أسندت أربع صفقات لمقاول واحد باسم مديرين مختلفين، وتمت تسوية الوضعية المالية دون إنجاز المشاريع كاملة، وهو ما يشكل خرقاً واضحاً للمادتين 6 و 47 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 التي تنصّ على مبدأ المنافسة الشفافة، ومنع تضارب المصالح، وإلزامية الرقابة الداخلية. ومن جهة أخرى، تساهم الهيكلة الإدارية الهشة للمجالس البلدية في تغذية هذا النوع من التلاعب، حيث أن أغلب البلديات لا تمتلك لجان صفقات فعلية، أو أن أعضائها يفتقرون للتكوين في الجوانب التقنية والقانونية، ما يجعلهم عُرضة للتأثير السياسي أو الفتوي أو حتى للضغط الاجتماعية، وهو ما أشار إليه بوحسين (2021) في دراسة تحليلية حول العلاقة بين شفافية الصفقات العمومية ونزاهة التسيير المحلي (بوحسين، 2021، ص. 101).

ويؤكد قانون مكافحة الفساد رقم 06-01 لسنة 2006 على ضرورة احترام الشفافية في تسيير المال العام، حيث نص في المادة 26 على أن "كل موظف عمومي يساهم في إبرام صفقة أو عقد أو امتياز على نحو يمنح امتيازاً غير مبرر لشخص أو كيان مقابل فائدة، يعد مرتكباً لجريمة فساد"، ما يجعل كثيراً من ممارسات رؤساء البلديات وأعاونهم في خيانة التجريم الصريح (القانون 06-01، 2006، المادة 26).

وعلى الرغم من هذه النصوص، إلا أن غياب الرقابة المستقلة، وتأخر تدخل سلطات الوصاية، وضعف الشكاوى المواطنين، يجعل هذه الممارسات تمر في كثير من الأحيان دون عقاب أو حتى متابعة.

وقد أوضحت دراسة ميدانية لـ بوطالب (2022) أن هناك "تواطؤًا غير معلن" بين رؤساء البلديات وبعض المقاولين، حيث يُمنح هؤلاء صفقات مقابل تسهيلات لاحقة، أو دعم انتخابي، أو منافع مادية مباشرة، مما يُنتج حلقة فساد مغلقة يصعب اختراقها (بوطالب، 2022، ص. 93). ومن النتائج الخطيرة لهذه الممارسات ما يتعلق بـ تعطيل المشاريع التنموية، وتحويل الموارد البلدية إلى مشاريع غير مجدية، أو مشاريع وهمية تستنزف ميزانيات البلديات دون أثر ملموس على حياة المواطن، وهو ما يضعف أداء الجماعات المحلية، ويمسّ بشرعية مؤسسات الدولة في نظر المجتمع.

رابعًا: ضعف الرقابة الداخلية وتضارب المصالح في الجماعات المحلية:

يُعد ضعف الرقابة الداخلية داخل الجماعات المحلية من بين أبرز العوامل المهيئة لتفشي الفساد الإداري، لا سيما في البلديات التي تعاني من محدودية التأطير القانوني، ونقص التأهيل الوظيفي، وضعف استقلالية الأجهزة الرقابية. فعندما تغيب الرقابة الفعالة، يصبح المجال مهينًا لارتكاب التجاوزات دون خوف من المحاسبة، مما يفتح الباب أمام ممارسات غير قانونية تتعلق بالتسيير المالي، وتوزيع المشاريع، وتوظيف الأعوان، وتخصيص الموارد.

وتنص المادة 16 من المرسوم الرئاسي رقم 10-236 (المعدل لاحقًا بالمرسوم 15-247) على ضرورة إحداث أجهزة رقابة داخلية دائمة على مستوى المتصرفين في الصفقات، لكن الممارسة الميدانية تثبت أن هذه الأجهزة في كثير من البلديات إما غير مفعلة أو شكلية فقط، وغالبًا ما يكون أعضاؤها تابعين إداريًا للمسؤول الذي من المفترض أن يخضع لرقابتهم، ما يفقد هذه الرقابة فعاليتها واستقلاليتها (المرسوم الرئاسي 10-236، 2010، المادة 16).

ويشير تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2022 إلى أن أكثر من 60% من بلديات الولايات الداخلية لا تُنجز تقارير دورية حول التسيير المالي، ولا تفعل محاضر المراقبة، في خرق صريح للمادة 15 من القانون رقم 90-08 المتعلق بالبلدية، والتي تنص على وجوب احترام مبادئ الشفافية والرقابة في التسيير المحلي. كما أن بعض البلديات تُبقي على وثائق مالية غير موقعة، أو لا تُرفق بتقارير المراقبة الداخلية، وهو ما يُضعف من إمكانية كشف أي تلاعبات أو سوء تصرف.

أما على مستوى تضارب المصالح، فالمشكلة أكثر تعقيداً، إذ غالباً ما يجمع رئيس المجلس الشعبي البلدي بين الدور التنفيذي والرقابي، فهو في آن واحد الأمر بالصرف والمصادق على التسيير، مما يؤدي إلى تضارب وظيفي وهيكلية يتعارض مع مبادئ الحكم الرشيد. كما أن بعض المنتخبين المحليين يملكون شركات مقاوله أو ينتمون إلى شبكات مصالح محلية، ما يجعلهم طرفاً مباشراً في الصفقات أو القرارات الإدارية التي يجب أن يكونوا مراقبين لها.

وقد نهت دراسة زروقي (2020) إلى أن الإشكال الجوهري يكمن في أن البلديات لا تمتلك لجناً مستقلة للرقابة، وأن هيئات الرقابة الخارجية (مثل المفتشيات الولائية أو المحكمة الإدارية) لا تتدخل إلا بعد وقوع الضرر، ما يعني أن الرقابة في الغالب "لاحقة" وليست "سابقة"، وهو ما يفقدها قيمتها الوقائية (زروقي، 2020، ص. 51).

من جهة أخرى، فإن النصوص القانونية الجزائرية، رغم تنصيبها على أدوات الرقابة، لا تُحدد بشكل دقيق آليات الفصل بين المهام التنفيذية والرقابية على مستوى المجالس البلدية، مما يؤدي إلى فراغ مؤسسي يسمح بتداخل الوظائف واستغلال النفوذ، لا سيما في ظل غياب ثقافة الإبلاغ والتبليغ عن الفساد لدى الموظفين، والخوف من المتابعة التأديبية أو الإدارية.

وقد أكدت دراسة أجنبية لـ Peters & Pierre (2016) أن "الرقابة الداخلية تصبح عديمة الجدوى إذا كانت تابعة لنفس البنية الإدارية الخاضعة للرقابة"، مشيرين إلى أن تضارب المصالح يُعد من أخطر مصادر الفساد غير المرئي، لأنه يُمارَس ضمن منظومة شرعية، دون أن يكون من السهل إثباته أو الطعن فيه قانوناً. (Peters & Pierre, 2016, p. 144)

أما قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06-01 لسنة 2006، فقد نص في المادة 43 على "ضرورة وضع آليات للتبليغ الداخلي، وتوفير الحماية للمبلغين"، لكن هذه الآليات لا تزال غير مطبقة فعلياً على المستوى المحلي، وهو ما يُسهّم في استمرار الصمت الإداري تجاه الانحرافات التي يشهدها التسيير البلدي.

وتكمن خطورة هذا الضعف الرقابي في نتائجه العملية، حيث تُنجز مشاريع دون دراسة جدوى، أو تُبرم صفقات دون عروض تنافسية، أو تُوظف موارد بشرية غير مؤهلة، دون أن تُسجل أي اعتراضات مؤسسية، ما يدل على أن الرقابة أصبحت في كثير من الحالات شكلية، بل وأحياناً متواطئة.

خامسًا: تسييس العمل البلدي لخدمة أهداف فتوية وشخصية

يُعد تسييس العمل البلدي من أخطر مظاهر الفساد الإداري في الجماعات المحلية، حيث يتم توظيف الهياكل الإدارية والمؤسسات المنتخبة لأغراض انتخابية، حزبية، أو شخصية، بدلًا من تكريسها لخدمة الصالح العام وتحقيق التنمية المحلية. ويأخذ هذا التسييس أشكالًا متعددة، منها: تحييد المعارضين داخل المجلس، التوظيف الانتقائي، توزيع الامتيازات بطريقة محسوبة، واستغلال موارد البلدية في الحملات الانتخابية.

وفقًا للدستور الجزائري (2020، المادة 15)، فإن الإدارة العمومية "يجب أن تخدم المواطن وتؤدي مهامها في إطار الحياد والنزاهة"، غير أن الواقع العملي يُظهر خللًا واضحًا في حيادية الإدارة المحلية، إذ تتحوّل البلديات - خاصة في الفترات السابقة أو اللاحقة للانتخابات المحلية - إلى ساحات نفوذ، يخضع فيها اتخاذ القرار لموازن القوى بين التشكيلات السياسية، وليس لمتطلبات التنمية أو القانون.

وقد رصدت دراسة لبوخاري (2021) حالات عديدة في بلديات الجنوب والوسط، تم فيها توقيف مشاريع تنمية أو تغيير وجهتها، لمجرد أنها نُسبت لمبادرات منتخبين من تيارات معارضة. كما أشارت الدراسة إلى أن رؤساء بعض المجالس الشعبية البلدية يُمارسون ضغوطًا على الموظفين الإداريين غير المنتمين لحزبهم، من خلال حرمانهم من الترقية أو إعادة توزيعهم في مصالح غير نشطة، في محاولة لـ "تحييدهم" (بوخاري، 2021، ص. 118).

وتتجلى الفتوية الحزبية أيضًا في عمليات التوظيف المؤقت (عبر عقود ما قبل التشغيل، أو الشبكة الاجتماعية)، حيث يتم إدماج شباب محسوبين على تيار معين، أو أبناء ناخبين موالين، وهو ما يمثل انتهاكًا صريحًا لمبدأ تكافؤ الفرص الذي أكد عليه القانون الأساسي للوظيفة العمومية في المادة 74 من الأمر رقم 03-06 لسنة 2006، والتي تشدد على أن "التوظيف في الوظيفة العمومية يجب أن يكون على أساس الكفاءة دون تمييز".

ويُشار إلى أن التسييس لا يتوقف عند الأداء الداخلي للمجلس، بل يمتد إلى العلاقة مع المواطن. ففي عدد من البلديات، يُربط الحصول على رخص البناء، أو عقود الامتياز، أو حتى مناصب الشغل المؤقتة، بالانتماء الحزبي أو دعم القائمة الفائزة في الانتخابات، ما يُفرغ المرفق العام من جوهره ويُحوّله إلى أداة للزبونية السياسية.

وقد بيّنت دراسة أجنبية لـ Schleiter & Morgan-Jones (2009) أن "التسييس المفرط للمجالس المحلية يضعف من قدرتها على العمل التوافقي، ويخلق مناخًا إداريًا متوترًا، تتحوّل فيه

المؤسسات من فضاءات خدمة إلى فضاءات صراع"، وهو ما يلاحظ فعليًا في عدد من البلديات الجزائرية التي تعاني من شلل تام في الأداء نتيجة النزاعات الحزبية أو العروشية داخل المجلس.

وتُشير المادة 48 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية إلى أن "المجلس الشعبي البلدي يُمارس رقابته على أعمال رئيس المجلس"، لكن في الواقع، عندما يكون الرئيس والمجلس من نفس الحزب، أو عندما يتحكم الرئيس في تحالف الأغلبية، تفقد هذه الرقابة معناها العملي، وتتحول إلى تركية دائمة، ما يفتح المجال للاستبداد بالقرار وإقصاء المعارضة.

ويُعدّ هذا التسييس أحد العوامل المفسّرة لفشل العديد من المشاريع المحلية، حيث يتمّ تجميد مبادرات مفيدة لمجرد أن من اقترحها لا ينتمي للتحالف المسيّر، أو يتمّ إطلاق مشاريع أقل أهمية فقط لأنها تُنسب إلى الرئيس أو دائرته الحزبية. كما تُفرّغ أحيانًا جلسات المداولات من مضمونها، وتُمرّر قرارات دون نقاش فعلي، في ظل غياب المعارضة أو إسكاتها بالتهميش الإداري.

كل هذه الممارسات تمثل ضربًا واضحًا لقواعد الحوكمة المحلية الرشيدة، وتسهم في تعميق الفساد الإداري البيوي داخل الجماعات المحلية، لا سيما حين يتم تغليفها بغلاف "الشرعية الانتخابية"، دون أن تُقابلها رقابة فعّالة أو مساءلة فعلية من قبل سلطات الوصاية أو القضاء الإداري.

المبحث الثاني: أسباب الفساد الإداري في الجماعات المحلية:

أولاً: الأسباب البنيوية والتنظيمية:

تُعد الأسباب البنيوية والتنظيمية من أبرز العوامل التي تفسّر تنامي مظاهر الفساد الإداري على مستوى الجماعات المحلية. ذلك أن الهيكلة التنظيمية للبلديات الجزائرية غالبًا ما تعاني من تعقيد في توزيع الصلاحيات، وتداخل في الوظائف بين الهياكل المختلفة، مما يفتح المجال أمام ممارسة السلطة خارج أطر الرقابة أو المحاسبة الفعلية. ففي العديد من الحالات، لا تتوفر البلديات على جهاز داخلي فعّال للرقابة المالية أو التقنية، ويغيب التقييم الدوري لأداء المصالح، مما يؤدي إلى انعدام المساءلة واستمرار التجاوزات الإدارية.

ويُضاف إلى ذلك أن الكثير من البلديات، خاصة تلك الواقعة في المناطق الداخلية والجنوبية، تُدار بهياكل إدارية محدودة من حيث الموارد البشرية والتجهيزات، ولا تستوفي في بعض الأحيان الشروط الدنيا اللازمة لتأدية مهامها وفق ما ينص عليه القانون، مما يؤدي إلى توسيع فجوة الأداء الإداري وتفاقم الفساد في بيئة تفتقر إلى آليات المراقبة الذاتية. كما أن الرقابة الخارجية، سواء من قبل المفتشيات أو المجالس

المنتخبة، غالبًا ما تتسم بالسطحية أو التأخر في التفاعل مع المخالفات، وهو ما يجعل تجاوز النصوص القانونية أمرًا ممكنًا دون خوف من العواقب.

من جهة أخرى، فإن انعدام التنسيق بين الهياكل المركزية واللامركزية يؤدي في بعض الحالات إلى ضبابية في التوجيهات الإدارية وتناقض في التعليمات، مما يدفع المسؤولين المحليين إلى اتخاذ قرارات دون سند تنظيمي واضح، وهو ما قد يُستغل لتبرير ممارسات غير قانونية لاحقًا. هذا الواقع يُبرز الحاجة إلى إعادة النظر في البنية التنظيمية للبلديات، وتبني نموذج حوكمة مرنة وفعالة قائم على الشفافية وتوزيع المسؤوليات بشكل دقيق.

ثانيًا: الأسباب القانونية والتشريعية

يُعد الإطار القانوني المنظم للإدارة المحلية أحد المحددات الجوهرية التي تؤثر على جودة التسيير ومدى قابليته للانزلاق نحو ممارسات غير رشيدة. فرغم تعدد النصوص التي تنظم عمل الجماعات المحلية في الجزائر، إلا أن تراكم القوانين وتضارب بعض أحكامها يُنتج بيئة تنظيمية معقدة، تُضعف قدرة المتصرفين المحليين على الالتزام الصارم بالقواعد وتفتح، في بعض الحالات، هامشًا واسعًا لاجتهادات قد تؤدي إلى انحرافات إدارية أو حتى مظاهر فساد إداري.

من أبرز الإشكاليات القانونية المسجلة، أن التشريعات الخاصة بالجماعات المحلية، وعلى رأسها القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية، تمنح صلاحيات هامة لرئيس المجلس الشعبي البلدي دون أن تقررنا دائمًا بآليات رقابة فعالة ومفعلة. كما أن بعض المراسيم التنفيذية تبقى إما غامضة في صياغتها أو غير مصحوبة بنصوص تطبيقية واضحة، ما يخلق نوعًا من "الفراغ الإجرائي" في بعض مجالات التسيير، كإبرام الصفقات أو تسيير الممتلكات العمومية أو التوظيف المحلي.

ويُضاف إلى ذلك ضعف إلزامية تطبيق مبدأ الشفافية في النصوص، حيث لا تلزم بعض القوانين المجالس البلدية بالنشر الإلكتروني المنتظم للمعلومات المتعلقة بالصفقات أو التوظيف أو الميزانيات، مما يجعل الوصول إلى المعلومة محدودًا، ويعوق الرقابة المجتمعية أو الإعلامية. في المقابل، فإن السلطة التقديرية التي تمنحها النصوص لرئيس المجلس الشعبي البلدي في عدد من الملفات، لا تُقابل دائمًا برقابة مؤسسية فعلية من المجالس المنتخبة أو من أجهزة الدولة المركزية، ما يؤدي إلى اختلال توازن السلطة داخل الجماعة المحلية.

وقد لاحظت بعض الدراسات المتخصصة أن التشريع المتعلق بالصفقات العمومية - رغم الإصلاحات التي أقرها المرسوم الرئاسي رقم 15-247 - لا يزال يعاني من ثغرات قانونية، خصوصاً في ما يتعلق بإجراءات الطعن، وتنفيذ الرقابة القبليّة أو البعدية، مما يجعل بعض الممارسات الإدارية تمر دون مساءلة حقيقية.

ثالثاً: الأسباب البشرية والإدارية

تلعب العوامل البشرية والإدارية دوراً جوهرياً في تفسير ظاهرة الفساد الإداري على مستوى الجماعات المحلية، خصوصاً في ظل وجود بيئات عمل تعاني من نقص التأهيل، وضعف الالتزام الأخلاقي، وغياب ثقافة الخدمة العمومية. فالكادر البشري في كثير من البلديات، وخاصة في المناطق الداخلية، غالباً ما يتميز بضعف في الكفاءة الإدارية أو القانونية، ما يُنتج قرارات غير مدروسة، ويزيد من هامش الأخطاء، أو يفتح المجال أمام استغلال الثغرات من طرف المتعاملين أو حتى الموظفين أنفسهم.

ومن بين الأسباب البشرية البارزة أيضاً، ما يتعلق بضعف التكوين المستمر للإطارات، حيث أن الكثير من الموظفين يزاولون مهاماً تتطلب معرفة قانونية أو تقنية متقدمة دون أن يكونوا قد تلقوا تأهيلاً كافياً في مجالاتهم. هذا القصور ينعكس على كيفية تطبيق القوانين، أو في احترام الإجراءات، ويزيد من احتمالات التأثير بالضغط أو الانسياق نحو السلوكيات غير المهنية.

أما على المستوى الإداري، فإن غياب آليات فعالة لتقييم الأداء الفردي والجماعي داخل الإدارات المحلية، يؤثر سلباً على التحفيز والمساءلة. وفي بعض الأحيان، يؤدي ضعف الإدارة المركزية في متابعة الموارد البشرية المحلية إلى إرساء ثقافة إدارية تُكافئ الولاء أكثر من الكفاءة، وهو ما يعزز منطق الزبونية بدل الاستحقاق.

وتتفاقم هذه الإشكالات حين تقترب بتدني الأجور في الوظيفة العمومية المحلية، وعدم توازن الأعباء مع الحوافز، وهو ما قد يدفع ببعض الموظفين إلى البحث عن منافذ غير قانونية للتعويض عن النقص المادي، أو إلى التغاضي عن التجاوزات الإدارية التي يلاحظونها. وبالتالي فإن تحسين إدارة الموارد البشرية محلياً يُعد شرطاً ضرورياً لردع الفساد، وليس فقط عاملاً مساعداً في التسيير.

رابعًا: الأسباب الثقافية والاجتماعية

لا يمكن فهم ظاهرة الفساد الإداري في الجماعات المحلية بمعزل عن السياق الثقافي والاجتماعي الذي يحيط بها، حيث تُعد المنظومة القيمية السائدة لدى كل من المواطن والإداري عاملاً حاسماً في تفسير مدى انتشار السلوكيات غير المشروعة. ففي العديد من المناطق، لا يُنظر إلى بعض أشكال الفساد، كالهدايا الصغيرة أو "الخدمات المتبادلة"، باعتبارها انحرافات قانونية، بل يُعامل معها بوصفها جزءاً من العرف الاجتماعي أو "التسهيلات" المقبولة ضمن العلاقة بين المواطن والموظف العمومي.

كما أن ضعف الوعي القانوني لدى فئات واسعة من السكان يُكرّس القبول الضمني بسلوكيات إدارية غير قانونية، دون إدراك لحقوقهم أو لآليات الطعن أو التبليغ. ويتعزز هذا القبول أحياناً بسبب غياب ثقة المواطنين في فعالية المؤسسات الرقابية، أو نتيجة لتجارب سابقة اتسمت بالتجاهل أو التماطل في معالجة الشكاوى، مما يولّد نوعاً من "اللاجدوى القانونية" لدى المواطن، ويدفعه للتعامل مع الإدارة بمنطق "الواسطة" لا بمنطق الحق.

ومن جهة أخرى، تلعب الروابط الاجتماعية الضيقة (القبلية، الجهوية، أو العائلية) دوراً في إعادة إنتاج الفساد داخل الإدارة المحلية، حيث يتم أحياناً اتخاذ القرارات الإدارية بناءً على الانتماء لا على الكفاءة أو الاستحقاق. ويعكس هذا الواقع استمرار التأثير القوي للثقافة التقليدية داخل أجهزة الدولة الحديثة، مما يُعرقل التأسيس لثقافة إدارية قائمة على الحياد والمهنية.

ويُضاف إلى ذلك، أن وسائل الإعلام المحلية والمجتمع المدني، رغم الدور الذي يمكن أن تلعبه في نشر ثقافة النزاهة، تبقى في العديد من الحالات غير فاعلة أو غائبة عن الساحة، سواء بسبب القيود المفروضة، أو لنقص الخبرة والإمكانيات، وهو ما يُضعف الضغط المجتمعي الضروري لكبح سلوكيات الفساد.

خامسًا: الأسباب السياسية والمؤسسية

يُعد البُعد السياسي والمؤسسي من بين المحددات العميقة لانتشار الفساد الإداري في الجماعات المحلية، حيث يؤثر السياق العام الذي تُمارس فيه السلطة على مستوى البلديات بشكل مباشر في طبيعة التسيير الإداري، وحدود احترام القانون، وآليات المساءلة. وتتمثل أبرز الإشكالات في هذا الصدد في تدخل العمل السياسي مع الأداء الإداري، وهو ما يجعل من بعض الجماعات المحلية فضاءً لإعادة إنتاج

الولاءات الحزبية أو الجهوية، بدلاً من أن تكون مؤسسات خادمة للصالح العام (عيادي، 2021، ص. 104).

في كثير من الأحيان، تُستخدم مناصب المسؤولية على المستوى المحلي كأدوات لترسيخ النفوذ السياسي، سواء من خلال التوظيف، أو منح العقود، أو توجيه برامج التنمية، وهو ما يفضي إلى طغيان منطق المحاباة السياسية على مبادئ العدالة والنزاهة. (Boudali, 2019, p. 93) ويُساهم هذا التداخل في ضعف استقلالية الإدارة المحلية، ويُفقد الحياء المطلوب لتطبيق النصوص القانونية بحذافيرها، خصوصاً عندما يكون المسؤول التنفيذي المحلي تابعاً لحسابات سياسية أو مضطراً لإرضاء توازنات انتخابية (حمدي، 2020، ص. 80).

أما على المستوى المؤسسي، فإن ضعف المجالس المنتخبة في أداء دورها الرقابي، سواء نتيجة لضعف التأهيل أو لهيمنة الجهاز التنفيذي، يمثل عاملاً إضافياً لتنامي مظاهر الفساد. كما أن العلاقة العمودية بين الإدارة المحلية والسلطات المركزية غالباً ما تؤدي إلى تهميش الدور المحلي في اتخاذ القرار، وتحويل البلديات إلى وحدات تنفيذ فقط، دون تمكينها فعلياً من مقومات الحكم المحلي الرشيد، وهو ما يُضعف من قدرتها على تبني ممارسات شفافة ومستقلة (عيادي، 2021، ص. 110).

وتُشير الدراسات المقارنة إلى أن غياب مؤسسة العمل السياسي، وافتقار الجماعات المحلية لثقافة الحكامة، يؤديان إلى هشاشة في البنى التقريرية، وإلى غلبة منطق الشخصية في اتخاذ القرار. وهو ما يُكرّس بيئة حاضنة للفساد الإداري، ويُعيق كل جهد إصلاحية في غياب دعم سياسي واضح ومؤسسي فعال (Boudali, 2019, p. 100).

أظهر هذا الفصل أن الفساد الإداري في الجماعات المحلية الجزائرية ليس مجرد سلوك فردي شاذ، بل هو ظاهرة مركبة تتغذى من بنية تنظيمية هشّة، ومن ثقافة إدارية سائدة تُسهّل التلاعب والانحراف. لقد برزت مظاهر متعددة لهذا الفساد، بدءًا من الرشوة واستغلال السلطة، ومرورًا بالمحاباة وتسييس المرفق العام، وصولًا إلى التلاعب في الصفقات العمومية وضعف الرقابة الداخلية.

كما بيّن التحليل أن الأطر القانونية، رغم كثافتها وتنوعها، لم تُفعّل فعليًا في الممارسة، إما بسبب غياب الإرادة السياسية المحلية، أو بسبب تواطؤ الفاعلين داخل الجماعة المحلية نفسها. ومن ثم، فإن مواجهة الفساد الإداري على هذا المستوى تتطلب أكثر من مجرد نصوص قانونية؛ إنها تستدعي مراجعة عميقة للبنية التنظيمية للبلدية، وتعزيز استقلالية الرقابة، وترسيخ مبادئ الشفافية، إضافة إلى تفعيل دور المؤسسات التشريعية في الرقابة والتقييم.

إن هذا التأطير النظري سيُشكل الأساس لتحليل أدوات الضبط والمساءلة وآليات الحد من الفساد الإداري في الفصول اللاحقة، وبخاصة في ضوء الممارسة التشريعية الجزائرية، والدور المتوقع للمجالس المنتخبة في ترسيخ الحكم المحلي الرشيد.

الفصل الثالث:

الإطار القانوني والتنظيمي للجماعات المحلية في الجزائر

يشكل الإطار القانوني حجر الزاوية في ضبط عمل الجماعات المحلية وتوجيه نشاطاتها، لاسيما في سياق يسعى إلى بناء إدارة عمومية فعالة خاضعة لمبادئ الشفافية، النزاهة، والرقابة. فالجماعات المحلية - وعلى رأسها البلدية - تُعد أحد الفاعلين الأساسيين في عملية التنمية المحلية، ونجاحها أو فشلها في تأدية مهامها مرتبط بشكل وثيق بوضوح وتناغم النصوص القانونية التي تؤثر صلاحياتها، وكذلك بمدى فعالية آليات تنفيذ هذه النصوص على أرض الواقع.

لقد تناول هذا الفصل مكونات البنية القانونية المنظمة للجماعات المحلية، متتبعا تطورها عبر الدساتير المتعاقبة والقوانين التنظيمية الخاصة بالبلدية والولاية. وقد تم التطرق إلى الأدوار التقريرية والتنفيذية، وعلاقة هذه الجماعات بسلطة الوصاية، كما تم تحليل مظاهر التداخل في الصلاحيات والتضخم التشريعي الذي أضعف من نجاعتها في التصدي للفساد الإداري.

وفي ظل التحولات السياسية والتشريعية التي عرفت الجزائر، لا تزال الجماعات المحلية تواجه تحديات حقيقية في تفعيل مبدأ اللامركزية، بسبب هيمنة السلطة المركزية، وغياب أدوات قانونية فعالة للرقابة والمحاسبة، وهو ما يزيد من هشاشة البنية الإدارية ويجعلها عرضة للفساد وسوء التسيير.

المبحث الأول: تطور التنظيم القانوني للجماعات المحلية في الجزائر

أولاً: الجماعات المحلية في التشريع الدستوري الجزائري

شكلت الجماعات المحلية جزءاً أساسياً من البناء الإداري للدولة الجزائرية منذ الاستقلال، واحتل تنظيمها موقعاً مهماً في مختلف الدساتير المتعاقبة، انطلاقاً من تصورهما كوحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لكن تحت إشراف ورقابة الدولة. وقد تدرج الدستور الجزائري في تعاطيه مع الجماعات المحلية من كونها مجرد أداة لتطبيق القرارات المركزية، إلى محاولة الاعتراف بها كفاعل تنموي مستقل ضمن منطق اللامركزية.

فقد نصّ دستور 1976 على الجماعات الإقليمية لأول مرة كأداة للتسيير الذاتي، لكن بسلطات محدودة، بينما جاء دستور 1989 ليؤسس مبدأ "اللامركزية الإدارية"، مؤكداً في مادته 12 على أن "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية"، وأنها "تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي". وقد حافظ دستور 1996 على هذا المبدأ، مع تعزيز الرقابة من قبل الدولة.

أما دستور 2020، فقد أتى بنقلة نوعية على المستوى الخطابي على الأقل، حيث جاء في المادة 15 أن "الجماعات المحلية هي البلدية والولاية، وتمارس مهامها في إطار القانون"، كما أقر في المادة 16 مبادئ "اللامركزية، والحوكمة، والديمقراطية التشاركية"، معتبراً أن هذه الجماعات "تُسيّر مجالها ومصالحتها عبر مجالس منتخبة".

ورغم هذا التطور، فإن النص الدستوري ظل عامّاً دون تفصيل، وترك مجال الممارسة رهين التشريعات التنظيمية اللاحقة، وهو ما خلق فجوة بين التنصيص الدستوري والممارسة الواقعية التي لا تزال تعاني من سيطرة إدارية مركزية قوية، ومن ضعف في السلطات الفعلية للمجالس المحلية.

ثانياً: تطور النصوص القانونية المنظمة للجماعات المحلية

تطوّر التنظيم القانوني للجماعات المحلية في الجزائر عبر سلسلة من القوانين الأساسية التي كانت تعكس طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في كل مرحلة، ويمكن رصد أبرز المحطات في المسار القانوني كما يلي:

- قانون البلدية رقم 08-90 وقانون الولاية رقم 09-90 لسنة 1990: شكّلا هذين النصين أول محاولة فعلية لتقنين التسيير المحلي بعد دستور 1989. ورغم أن القانونين كرّسا مبدأ الانتخاب المباشر وتوزيع المهام بين الجهاز التنفيذي والمجلس الشعبي، إلا أنهما أبقيا على صلاحيات واسعة لسلطات الوصاية، خصوصاً الوالي والوصي الإداري.

- قانوني البلدية والولاية لسنة 2011 (القانون رقم 10-11 والقانون رقم 07-12) : جاءت هذه القوانين في سياق مراجعة شاملة لهيكلية الإدارة المحلية، وأقرت جملة من التعديلات المهمة، من بينها محاولة فصل الصلاحيات، وتوسيع صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي، وتقنين أشكال التعاون بين الجماعات المحلية. لكنها لم تُحدث قفزة نوعية في مفهوم اللامركزية، بل كرّست العديد من القيود، لا سيما من خلال استمرار نظام الرقابة القبلية من قبل سلطة الوصاية.
 - مشاريع الإصلاح الجارية منذ 2020 : أعلنت السلطات عن مراجعة معمّقة لقوانين الجماعات المحلية، ضمن مشروع إصلاح شامل يركز على دعم الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية، غير أن هذه النصوص لم تصدر بعد رسميًا، وتبقى حبيسة التصريحات السياسية.
- وقد أشار تقرير مجلس الدولة لسنة 2022 إلى أن أكثر من 70% من الإشكالات القضائية المرتبطة بالإدارة المحلية تعود إلى "غموض النصوص القانونية، وتداخل الاختصاصات، وضعف التكوين القانوني للمنتخبين المحليين".

المبحث الثاني: آليات تسيير الجماعات المحلية بين النص والتطبيق:

أولاً: الجهاز التنفيذي في البلدية:

يُشكّل المجلس الشعبي البلدي الجهاز التقريري الأعلى على مستوى الجماعة المحلية، وهو هيئة منتخبة مباشرة من قبل المواطنين لمدة خمس سنوات، ويُمارس اختصاصاته في إطار الصلاحيات الممنوحة له بموجب القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية. أما الجهاز التنفيذي فيتمثل في رئيس المجلس الشعبي البلدي، الذي يُعد الممثل القانوني للبلدية، والمسؤول الأول عن إدارتها.

ويختص المجلس الشعبي البلدي وفقاً للمادة 6 من القانون 10-11 بتحديد سياسة البلدية في مختلف المجالات، وإقرار الميزانية، والتصويت على برامج التنمية، وإنشاء المرافق العامة المحلية، بينما يتمتع رئيس المجلس بسلطات واسعة تشمل تنفيذ قرارات المجلس، تسيير الموظفين، إعداد الميزانية، وتمثيل البلدية أمام القضاء والإدارة.

لكن بالرغم من هذا الفصل الشكلي، إلا أن الواقع العملي يُظهر هيمنة شبه كاملة للجهاز التنفيذي على القرار المحلي، وهو ما يُضعف من فعالية الرقابة الداخلية. فرئيس البلدية غالباً ما يستفيد من ضعف المستوى القانوني أو السياسي لأعضاء المجلس، إضافة إلى تحكّمه في الوثائق الإدارية، ما يجعل المداولات والمصادقات مجرد إجراءات شكلية.

وقد أكدت دراسة بوزيدي (2021) أن العلاقة بين المجلس والرئيس تتأثر بعوامل غير مؤسسية، أبرزها الانتماء الحزبي والتحالفات العروشية، ما يؤدي إلى اختزال السلطة المحلية في شخص الرئيس بدل أن تكون ممارسة جماعية ديمقراطية (بوزيدي، 2021، ص. 76).

كما لاحظ تقرير مفتشية الإدارة الإقليمية لسنة 2020 أن 65% من المجالس المنتخبة لا تمارس رقابة فعلية على عمل رؤساء البلديات، وأن أغلب المداولات تُمرّر دون مناقشة حقيقية أو معارضة، مما يُفقد الوظيفة التقريرية للمجلس معناها العملي.

ثانياً: صلاحيات الدولة وسلطة الوصاية على الجماعات المحلية

رغم تبني الجزائر مبدأ اللامركزية منذ دستور 1989، فإن واقع العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية ما يزال **محكوماً بمركزية صارمة**، تظهر بوضوح في ممارسة **سلطة الوصاية** من قبل ممثلي الدولة (الوالي، الإدارة المركزية). وتشمل هذه السلطة مراقبة مشروعية القرارات المحلية، الإشراف الإداري والمالي، إلغاء أو تعليق المداولات، وتجميد الحسابات في حال الإخلال بالقانون.

وينص **القانون 10-11 في مادته 118** على أن "الوالي يراقب شرعية قرارات المجلس الشعبي البلدي، ويُعلم الوزير المكلف بالجماعات المحلية بكل تجاوز". لكن هذه الرقابة القانونية كثيراً ما تتحول إلى تدخلات فعلية في القرار المحلي، خصوصاً حينما تكون المصالح السياسية أو الإدارية متداخلة بين الطرفين، ما يحدّ من الاستقلال الذاتي للبلديات.

ويسمح نظام الوصاية للسلطات الإدارية بـ:

- رفض المصادقة على مداولات المجلس؛
- تعليق قرارات الانتداب أو العقود؛
- توجيه التعليمات لرئيس البلدية في قضايا التسيير.

وقد أشار **تقرير مجلس الدولة لسنة 2022** إلى أن أكثر من 700 مداولة بلدية تم رفضها من قبل ولاية الجمهورية لأسباب تتعلق بعدم "الملاءمة"، وليس لعيب في المشروعية، ما يدل على **توسّع غير مبرر في رقابة الملاءمة**، وهي رقابة غير منصوص عليها صراحة في التشريع، وتتناقض مع مبدأ اللامركزية (مجلس الدولة، 2022، ص. 91).

كما بيّنت دراسة **Belkacem (2020)** أن "سلطة الوصاية في الجزائر تمارس أحياناً بصيغة شبه تسلطية، ما يُضعف من ديناميكية التسيير المحلي، ويُكرّس التردد لدى المسؤولين المحليين في اتخاذ قرارات جريئة". (Belkacem, 2020, p. 44)

ولعل من أبرز ملامح الاختلال في ممارسة هذه الصلاحيات، هو غياب آليات واضحة لتقييم أداء الوصاية نفسها، ما يجعلها أداة للجم المبادرات بدل أن تكون حامياً للمشروعية، ويحولها من وظيفة رقابية إلى وظيفة تحكمية في كثير من الأحيان.

المبحث الثالث: حدود فعالية النصوص القانونية في محاربة الفساد الإداري المحلي:

أولاً: التعدد التشريعي وتداخل الاختصاصات:

رغم الزخم الكبير في الإنتاج التشريعي المتعلق بتنظيم الجماعات المحلية ومحاربة الفساد في الجزائر، إلا أن هذا التعدد كثيراً ما انعكس سلباً على الفعالية القانونية. إذ لا يزال الإطار التشريعي يعاني من **تضخم النصوص القانونية وتضاربها أحياناً**، إضافة إلى غموض في توزيع الصلاحيات بين مختلف الهيئات الفاعلة.

فمن جهة، تنظم الجماعات المحلية عبر مجموعة قوانين متفرقة، أبرزها:

- القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية،
- القانون رقم 07-12 المتعلق بالولاية،
- القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد،
- المرسوم الرئاسي 247-15 المنظم للصفقات العمومية،
- قانون المحاسبة العمومية رقم 21-90،
- قانون المالية الجماعية.

ورغم أهمية كل هذه النصوص، فإن **تداخلها أوجد ثغرات قانونية** تسمح بمرونة عالية في التأويل، وبالتالي سهولة التملّص من المسؤولية. فمثلاً، يمنح قانون الصفقات العمومية صلاحيات واسعة لرئيس البلدية كآمر بالصرف، دون وضع آليات رقابة تفصيلية على الصفقات الصغيرة، مما يجعل الكثير من التجاوزات تمر دون كشف أو عقاب، خاصة إذا لم تتدخل سلطة الوصاية.

ويُشير تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2022 إلى أن 42% من البلديات محل التدقيق لم تُطبق مواد قانون المحاسبة العمومية بدقة، إما لغياب التكوين أو لوجود نصوص تنظيمية متعارضة. كما تُظهر الممارسة الميدانية أن رؤساء المجالس المحلية يعانون من **ضعف التكوين القانوني والإداري**، مما يزيد من احتمالات الوقوع في الخطأ أو استغلال الثغرات لمآرب شخصية.

وخلصت دراسة **سليمان (2021)** إلى أن "تعدد النصوص القانونية دون وجود دليل إجرائي موحد أو تكوين مستمر للمنتخبين المحليين، يجعل من تطبيق القانون رهين اجتهاد شخصي، وهو ما يُمهّد لظهور سلوكيات غير قانونية مبررة بجهل النصوص" (سليمان، 2021، ص. 134).

ثانيًا: غياب آليات فعّالة لتنفيذ النصوص القانونية:

رغم وضوح كثير من الأحكام المتعلقة بالوقاية من الفساد والعقوبات المقررة، إلا أن التطبيق العملي لها على مستوى الجماعات المحلية يُواجه عدة معوقات، أبرزها:

1. **ضعف أجهزة الرقابة الداخلية:** حيث إن المفتشيات المحلية - عند وجودها - لا تتمتع بالاستقلالية الكافية، وغالبًا ما تخضع إداريًا للهيئات التي من المفترض أن تراقبها. كما أن عدد أعوان الرقابة قليل مقارنة بحجم المهام، وتفتقر هذه الأجهزة إلى تكوين متخصص في التدقيق المالي والقانوني.

2. **بطء في آليات التبليغ والمتابعة القضائية:** فحتى عند تسجيل مخالفات إدارية أو مالية، غالبًا ما لا تُحال على الجهات القضائية المختصة، بسبب غياب ثقافة التبليغ، أو التخوف من الانتقام الإداري، أو اعتبار المخالفات "هفوات" يمكن تسويتها إداريًا.

3. **قصور في دور سلطات الوصاية:** بدل أن تُفعّل الرقابة الوقائية المنصوص عليها في التشريع، تكتفي معظم سلطات الوصاية برقابة شكلية أو تدخلية مرتبطة باعتبارات سياسية، مما يُفقد فعاليتها كأداة لضبط السلوك المحلي.

وقد بيّن تقرير الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته لسنة 2021 أن "أغلب البلديات الجزائرية لم تُبلغ عن أي حالة فساد داخلي خلال خمس سنوات متتالية"، وهو ما يعكس إما غياب الرصد الفعلي، أو التكتّم المؤسسي عن التجاوزات.

أما في الجانب القضائي، فإن القضاء الإداري في الجزائر - رغم سلطته في الرقابة على أعمال الجماعات المحلية - لا يمتلك صلاحيات استقصائية، بل يتدخل لاحقًا، مما يُفقد القدرة على التصحيح في الوقت المناسب.

وقد أشار دراجي (2020) إلى أن "المنظومة القانونية لمكافحة الفساد على المستوى المحلي لا تعاني من نقص في النصوص، وإنما من غياب أدوات تنفيذية وإرادة فعلية في ملاحقة المخالفين" (دراجي، 2020، ص. 88).

يُبرز هذا الفصل أن الإطار القانوني والتنظيمي الذي يُفترض أن يُمكن الجماعات المحلية من أداء مهامها بكفاءة واستقلالية، لا يزال يعاني من نقائص هيكلية تحول دون بلوغ هذه الأهداف. ورغم كثافة التشريعات المنظمة للعمل البلدي، إلا أن هذه النصوص كثيرًا ما تتسم بالتداخل والغموض، ما يفتح المجال لسوء التأويل أو التحايل الإداري.

وقد ظهر أن سلطة الوصاية، بدل أن تكون رافعة للشفافية والرقابة، تتحول في كثير من الحالات إلى عامل إرباك وتقييد لمبادرات المجالس المنتخبة، نتيجة استغلال غياب آليات رقابة مضادة. كما أن ضعف التكوين القانوني للمنتخبين، وغياب ثقافة التبليغ والمساءلة، يفرغان النصوص القانونية من محتواها الحمائي، خاصة في ما يخص الوقاية من الفساد.

ومن ثَمَّ، فإن أي استراتيجية فعالة للحد من الفساد الإداري على المستوى المحلي لا يمكن أن تنجح دون مراجعة شاملة للنصوص القانونية، ليس فقط من حيث محتواها، بل أيضًا من حيث آليات تنفيذها ومتابعتها، وذلك ضمن رؤية تكرّس الاستقلالية، وتُفعّل الرقابة المؤسسية، وتحفّز الشفافية التشاركية.

الفصل الرابع:

دور المؤسسات التشريعية في ضبط وتقييم الأداء المحلي

تُشكّل المؤسسات التشريعية، وفي مقدمتها البرلمان، أحد المرتكزات الأساسية في البناء الديمقراطي للدولة، لما تضطلع به من وظائف تقنية ورقابية تكفل التوازن بين السلطات وتحقيق الشفافية في تسيير الشأن العام. وعلى الرغم من أنّ الرقابة على الجماعات المحلية لا تُمثّل في السياق الجزائري اختصاصًا صريحًا للبرلمان كما هو الحال في بعض النظم المقارنة، فإن العلاقة غير المباشرة بين الجهاز التشريعي وسير المؤسسات المحلية تظل قائمة من خلال مساءلة الحكومة، دراسة السياسات العمومية، والاطلاع على تقارير الهيئات الرقابية.

وقد سعى هذا الفصل إلى تحليل طبيعة هذه العلاقة، من خلال تتبع الأسس الدستورية والقانونية التي تُتيح للبرلمان التدخل، واستعراض الآليات التي يستخدمها في الرقابة على أداء الجماعات المحلية، وعلى رأسها البلديات. كما أبرز أوجه القصور والتباعد المؤسسي بين الهيئات التشريعية والهيئات الرقابية، وبين ضعف استثمار تقارير المفتشيات ومجلس المحاسبة والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد في المداولات البرلمانية، وهو ما انعكس سلبيًا على الجهود الوطنية في مواجهة الفساد الإداري على المستوى المحلي.

المبحث الأول: وظيفة الرقابة البرلمانية على الجماعات المحلية في التشريع الجزائري

أولاً: الأساس الدستوري لرقابة البرلمان على الأداء المحلي

تستند الرقابة البرلمانية على الجماعات المحلية في الجزائر إلى مجموعة من المواد الدستورية التي تؤطر الوظيفة الرقابية لمجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني على الأداء العام لمؤسسات الدولة، بما في ذلك الجماعات المحلية. وتنص المادة 98 من دستور 2020 على أن "البرلمان يراقب عمل الحكومة"، كما تنص المادة 160 على أن "البرلمان يمكنه أن ينشئ لجان تحقيق في قضايا تهم الشأن العام".

ورغم أن الدستور لا يذكر صراحة الجماعات المحلية كهدف مباشر للرقابة البرلمانية، إلا أن العلاقة غير المباشرة تظهر من خلال رقابة البرلمان على السياسات العامة التي تمسّ هذه الجماعات، مثل برامج التنمية المحلية، توزيع الميزانيات، تطبيق قوانين الجماعات الإقليمية، أو ممارسات السلطات التنفيذية تجاه البلديات.

وقد ظهر هذا الطابع غير المباشر في جلسات البرلمان المتعلقة بمساءلة الحكومة، حيث تُطرح أسئلة كتابية وشفوية بشأن تسيير البلديات، لا سيما ما يتعلق بسوء تسيير المشاريع، تجاوزات في منح الصفقات، أو حرمان بلديات معينة من الدعم. ومع ذلك، فإن هذه الرقابة تظل محدودة في مجالها وآلياتها، وتعتمد على المبادرة الفردية للنائب لا على نظام رقابي منهجي.

وقد بيّنت دراسة لعرابة (2022) أن "الرقابة البرلمانية في الجزائر تُمارَس وفق منطق سياسي أكثر منه إداري، مما يجعلها غير كافية لكشف اختلالات التسيير المحلي بشكل منتظم أو وقائي" (لعرابة، 2022، ص. 57).

ثانياً: أدوات الرقابة البرلمانية المتعلقة بالجماعات المحلية:

تتوفر للبرلمان الجزائري عدة أدوات قانونية يمكن من خلالها ممارسة الرقابة على الجماعات المحلية، منها ما هو مباشر، ومنها ما يتم من خلال الرقابة على الحكومة، وتتمثل أهم هذه الأدوات في:

1. **الأسئلة الشفوية والكتابية:** وهي أكثر أدوات الرقابة استعمالاً، وتوجّه غالباً إلى الوزراء المعنيين بالداخلية أو المالية، وتتناول مواضيع محلية مثل تأخر المشاريع أو تفشي الفساد في بعض البلديات. غير أن هذه الأسئلة لا تُفضي غالباً إلى إجراءات تصحيحية مباشرة، وتُعتبر شكلية في كثير من الحالات.

2. الاستجواب ولجان التحقيق: رغم أن المادة 161 من الدستور تُجيز تشكيل لجان تحقيق، إلا أن استعمالها في المجال المحلي نادر جدًا، وغالبًا ما يُعطل بدعوى "الخصوصيات الإقليمية" أو عدم توفر "أدلة كافية". ووفق أرشيف المجلس الشعبي الوطني بين 2002 و2022، لم يتم فتح سوى لجنتي تحقيق تتعلقان بالجماعات المحلية، ولم تُنشر نتائجهما بالكامل.

3. مناقشة قانون الميزانية: يمثل التصويت على قانون المالية السنوي فرصة رقابية مهمة، إذ يمكن من خلالها مساءلة الحكومة بشأن توزيع الموارد على الجماعات المحلية، وفعالية صرفها. ومع ذلك، فإن النقاش غالبًا ما ينحصر في الأبعاد الوطنية دون تخصيص تفاصيل دقيقة عن كل ولاية أو بلدية.

4. متابعة تقارير الأجهزة الرقابية: مثل تقارير مجلس المحاسبة، أو الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد. لكن الإشكال يكمن في أن هذه التقارير لا تُناقش بصفة دورية في البرلمان، ولا تُبنى عليها محاسبة مؤسسية واضحة.

وقد أكد عليوي (2021) أن "البرلمان الجزائري يفتقد إلى آلية مؤسسية لمتابعة منتظمة لتقارير الهيئات الرقابية، مما يحد من قدرته على التأثير في السياسات المحلية" (عليوي، 2021، ص. 102).

المبحث الثاني: ضعف التنسيق بين البرلمان والهيئات الرقابية وتأثيره على محاربة الفساد
أولاً: واقع الهيئات الرقابية العاملة في المجال المحلي

توجد في الجزائر عدة هيئات رقابية تتولى مهمة التدقيق، المراقبة، والتحقيق في أداء الجماعات المحلية، أبرزها:

- مجلس المحاسبة.
- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (ONPLC).
- المفتشية العامة للمالية (IGF).
- المفتشية العامة للإدارة الإقليمية (IGAI).
- إضافة إلى مفتشيات داخلية على مستوى وزارات الداخلية، المالية، والسكن.

وتمارس هذه الهيئات رقابة ذات طابع تقني-محاسبي، وتهدف في مجملها إلى التأكد من احترام الجماعات المحلية للضوابط القانونية في تسيير الأموال العمومية، وإنجاز المشاريع، وإبرام الصفقات. لكن

ما يُلاحظ هو أن نتائج تقارير هذه الهيئات لا تُستثمر بشكل فعّال من قبل البرلمان، سواء في جلسات المسألة أو في رسم السياسات العمومية ذات البعد المحلي.

ففي كثير من الأحيان، تُودّع هذه التقارير دون مناقشة، أو تُحوّل إلى وزارة الداخلية دون المرور بالمجالس المنتخبة. كما أن عدم إلزام الحكومة بإرفاق خطة عمل لمعالجة الاختلالات الواردة في تلك التقارير يُضعف من جدواها الإجرائية، ويجعل منها وثائق تشخيصية أكثر منها أدوات إصلاحية.

وقد جاء في تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2022 أن أكثر من 78% من التوصيات الموجهة للجماعات المحلية خلال السنوات الثلاث الماضية لم تُنفذ، بسبب "غياب التنسيق المؤسسي، وانعدام المتابعة من قبل الهيئات التشريعية" (مجلس المحاسبة، 2022، ص. 37).

ثانيًا: أسباب ضعف التنسيق وآثاره على محاربة الفساد

يمكن إرجاع محدودية التنسيق بين البرلمان والهيئات الرقابية إلى جملة من الأسباب المؤسسية والتشريعية، من بينها:

1. غياب إلزامية تقديم التقارير للبرلمان: فباستثناء مجلس المحاسبة، لا تلزم القوانين باقي الهيئات الرقابية بإيداع تقاريرها لدى البرلمان، ولا توجد آلية مؤطرة لعرضها أو مناقشتها ضمن لجان متخصصة.

2. ضعف التكوين المتخصص للبرلمانيين: إذ تشير دراسة زروقي (2021) إلى أن أغلب أعضاء البرلمان يفتقرون إلى التكوين في المجالات المالية والإدارية، ما يجعلهم غير قادرين على تحليل تقارير التدقيق أو استخلاص دلالاتها السياسية والرقابية (زروقي، 2021، ص. 63).

3. غياب لجان دائمة متخصصة في الرقابة المحلية: إذ إن لجان البرلمان تنظم حسب القطاعات الوزارية (الداخلية، المالية، القانون)، ولا توجد لجنة تعنى حصريًا بمتابعة أداء الجماعات المحلية، كما هو معمول به في العديد من البرلمانات المقارنة.

4. الطابع الاستشاري للتوصيات الرقابية: إذ لا تترتب على مخرجات الهيئات الرقابية أي آثار مباشرة ما لم تُرفق بمبادرة تشريعية أو متابعة قضائية. ومع غياب التنسيق، تبقى الملفات تراوح مكانها في الإدراج الإدارية.

هذا الوضع يُنتج أثرًا مزدوجًا: فمن جهة يُفقد الأجهزة الرقابية فعاليتها، ومن جهة أخرى يُقوّض الوظيفة الرقابية للبرلمان، ويجعلها شكلية وغير قادرة على تقويم الأداء المحلي أو منع الانحرافات.

وقد لاحظ Merouani (2020) أن "النقص في الحوار المؤسساتي بين البرلمان وهيئات الرقابة يؤدي إلى غياب الرؤية الشاملة حول مكامن الفساد الإداري، ويُفقد الدولة القدرة على تطوير حلول بنيوية مستندة إلى معطيات دقيقة. (Merouani, 2020, p. 92) "

المبحث الثالث: دور اللجان البرلمانية المتخصصة في تقييم الفساد أولاً: اللجان الدائمة واللجان المؤقتة ذات العلاقة بالرقابة المحلية:

يُشكل العمل داخل اللجان البرلمانية المتخصصة أحد الأعمدة الرئيسة في أداء الرقابة المؤسسية، حيث تضطلع هذه اللجان بمهام دراسة مشاريع القوانين، تقييم السياسات العمومية، والتحقيق في ممارسات الانحراف الإداري. وتنص المادة 160 من دستور الجزائر (2020) على أن البرلمان "يمكنه أن يُنشئ لجان تحقيق في قضايا تهم الشأن العام."

وينقسم العمل داخل البرلمان إلى نوعين من اللجان:

- اللجان الدائمة : كـلجنة الشؤون القانونية والإدارية، لجنة المالية والميزانية، لجنة الداخلية والجماعات المحلية.
- اللجان المؤقتة أو لجان التحقيق : تُنشأ بموجب قرار من مكتب البرلمان لدراسة قضية معينة، وتُحلّ بعد انتهاء مهامها.

وقد أظهرت التجربة الجزائرية أن اللجان الدائمة، خاصة لجنة الداخلية والجماعات المحلية، تمتلك إمكانيات نظرية واسعة لمتابعة أداء الجماعات المحلية، إلا أن ذلك لا يترجم غالباً إلى فعل رقابي ممنهج، نظراً لعدة اعتبارات منها محدودية الموارد التحليلية، الطابع السياسي للمداولات، وقصر مدة دراسة الملفات مقارنة بحجمها.

ويوضح تقرير مركز التوثيق البرلماني لسنة 2021 أن نسبة الجلسات المغلقة للجنة الداخلية حول سوء تسيير البلديات لم تتجاوز 5% من مجموع الاجتماعات، وغالباً ما تُؤجل الملفات بدعوى عدم نضجها أو وجود أبعاد سياسية قد تثير التوتر بين النواب.

كما تُعاني اللجان المؤقتة من مشكل ضعف الصلاحيات الميدانية، وعدم قدرتها على فرض التعاون من قبل السلطات المحلية. وقد أشار بوعلام (2022) إلى أن لجان التحقيق البرلمانية "تعتبر آلية مهمة مهملّة في الجزائر، نظراً لغياب ثقافة المساءلة داخل البرلمان، وخضوع استعمالها لموازين القوى السياسية" (بوعلام، 2022، ص. 91).

ثانيًا: مدى فعالية تدخلات اللجان في رصد الفساد على المستوى المحلي

رغم التنصيص الصريح في النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني والمجلس الأعلى على صلاحيات اللجان في التحقيق والتقييم، إلا أن الفعالية العملية لهذه الآليات تظل محل تساؤل واسع، نظرًا لعدة اختلالات بنيوية:

1. غياب آليات إلزامية لمتابعة توصيات اللجان: فحتى في حال توصّلت اللجان إلى اختلالات واضحة في التسيير المحلي، لا توجد إجراءات قانونية تلزم الحكومة أو الهيئات الرقابية بالأخذ بهذه التوصيات أو تقديم رد مفصل بشأنها.

2. الطابع السياسي للتقارير: في الكثير من الحالات، تُحرر تقارير اللجان بلغة عامة تحفظ توازنات الكتل النيابية، دون تسمية المسؤوليات أو تحديد الجهات المخالفة، مما يفرغها من مضمونها الرقابي.

3. ضعف الإمكانيات التقنية والبشرية: فمعظم اللجان لا تضم خبراء في التدقيق المالي أو التسيير المحلي، مما يجعل تقييمها أقرب إلى الانطباعات العامة منه إلى التحليل المؤسسي المعمق.

4. الافتقار للمتابعة الإعلامية والشفافية: حيث لا تُنشر أغلب تقارير اللجان، ولا تتاح للعموم أو الباحثين، مما يقلص من الأثر الردعي أو التوعوي لهذه الرقابة.

وقد لخصت دراسة (Hamidi, 2021) هذه الإشكالات بالقول إن "اللجان البرلمانية في الجزائر تعمل في ظل حدود مؤسساتية صارمة، تجعل منها أداة شكلية أكثر من كونها آلية رقابية فعالة على أداء الجماعات المحلية". (Hamidi, 2021, p. 53)

خلاصة الفصل:

يُظهر تحليل مضمون هذا الفصل أنّ وظيفة البرلمان في ضبط الأداء المحلي تُعاني من ثغرات هيكلية، سواء على مستوى النصوص الدستورية والتنظيمية أو على صعيد الممارسة. إذ إنّ آليات الرقابة البرلمانية تبقى محصورة في أسئلة شفوية وكتابية، ولجان دائمة تفتقر إلى أدوات متابعة حقيقية، ولجان مؤقتة محدودة الصلاحيات. كما أنّ تقارير المؤسسات الرقابية لا تُدرج بانتظام ضمن جدول أعمال البرلمان، ولا تُستثمر بالشكل الذي يخلق ضغطاً سياسياً أو مؤسساتياً على الهيئات التنفيذية المحلية.

ويُضاف إلى ذلك محدودية التنسيق بين البرلمان والهيئات الرقابية، وغياب لجان متخصصة في الشأن المحلي، فضلاً عن ندرة المبادرات التشريعية الخاصة بالإصلاح الإداري المحلي أو بتقنين آليات مكافحة الفساد في الجماعات الإقليمية.

وعليه، فإن تطوير الدور الرقابي للمؤسسة التشريعية في الجزائر على صعيد الجماعات المحلية يقتضي مراجعة جذرية للإطار المؤسسي، من خلال تكريس ثقافة المساءلة، وتوسيع صلاحيات لجان التحقيق البرلمانية، وتعزيز الشفافية في تداول المعلومات، وهو ما يُمكن أن يشكل دافعاً جوهرياً لتعزيز النزاهة على المستوى المحلي، وتحسين البلديات من مظاهر الفساد الإداري البنيوي.

الفصل الخامس:

الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر

المبحث الأول: تطور التشريعات الجزائرية في مجال مكافحة الفساد

أولاً: السياق العام لتشكل المقاربة التشريعية لمحاربة الفساد في الجزائر

إن فهم تطور النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد في الجزائر لا يمكن أن يتم بمعزل عن الإطار السياسي والاجتماعي الذي تبلورت فيه هذه التشريعات. فالفساد لم يعد يُنظر إليه على أنه مجرد سلوك فردي منحرف، بل بات ظاهرة مؤسسية متغلغلة، تتطلب معالجات هيكلية على مستوى التشريع والتنظيم. وقد كان للمتغيرات الدولية - وعلى رأسها التزامات الجزائر ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، والمصادقة عليها سنة 2004 - أثرٌ واضحٌ في توجيه المشرع الجزائري نحو إصلاحات قانونية عميقة، استهدفت محاور متعددة تشمل الوقاية، التجريم، الرقابة، والشفافية.

لقد مرّ التشريع الجزائري في هذا المجال بعدة مراحل يمكن إجمالها في ثلاث محطات رئيسية:

1. **مرحلة التجاهل (ما قبل 2004):** حيث كانت النصوص القانونية تفتقر إلى تصور متكامل للفساد بوصفه ظاهرة مركبة. وكانت المعالجة تعتمد على مواد متفرقة ضمن قانون العقوبات فقط.
2. **مرحلة التأسيس القانوني (2006):** تميّزت بصدور القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وهو أول نص شامل يُفرد للفساد منظومة متكاملة من المفاهيم والعقوبات والإجراءات.
3. **مرحلة التعديلات والتكثيف (2010 إلى اليوم):** شهدت مراجعات في عدد من النصوص ذات الصلة، خصوصاً فيما يتعلق بالصفقات العمومية، وأخلاقيات الموظف العمومي، ونشاط السلطات الرقابية.

ثانياً: أهم التشريعات الجزائرية ذات الصلة بمكافحة الفساد

1. قانون الوقاية من الفساد ومكافحته: (06-01)

يُعد حجر الزاوية في المنظومة القانونية الجزائرية، إذ تضمن:

- تعريفًا دقيقًا لمختلف جرائم الفساد (الرشوة، الاختلاس، استغلال النفوذ، الإثراء غير المشروع...).
- إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (ONPLC).
- إلزام السلطات العمومية بإنشاء قواعد أخلاقية للمهنة في الإدارات العمومية.

2. قانون العقوبات المعدل والمتمم:

لا سيما في مواده من 119 إلى 133، والتي تنص على عقوبات متفاوتة لجرائم الفساد، وتوسيع التجريم ليشمل الموظف العمومي الوطني والأجنبي، والقطاع الخاص في حالات معينة.

3. المرسوم الرئاسي 15-247 المنظم للصفقات العمومية:

تم بموجبه إعادة تنظيم عملية إبرام الصفقات وفق مبادئ الشفافية، المساواة، المنافسة، ومحاربة التجزئة غير القانونية للمشاريع.

4. القانون 11-10 المتعلق بالبلدية:

وهو يُؤطر الجانب الرقابي للمجالس المنتخبة، ويُلزمها بالمتابعة والمساءلة الدورية للعمل التنفيذي، مما يجعله وثيق الصلة بمسألة مكافحة الفساد المحلي.

5. قوانين التصريح بالامتلاكات (المرسوم التنفيذي 06-138):

التي تلزم المسؤولين العموميين بالإفصاح عن ممتلكاتهم عند بداية ونهاية شغلهم للوظائف، كآلية للحد من الإثراء غير المشروع.

ثالثاً: خصائص المنظومة التشريعية الجزائرية في مكافحة الفساد

تمتاز المنظومة القانونية الجزائرية لمكافحة الفساد بعدة خصائص تُسجل منها:

- **الطابع الشمولي:** إذ تشمل التشريعات جوانب الردع، الوقاية، وإشراك المجتمع المدني.
- **تعدد الجهات الفاعلة:** من خلال هيئات رقابية متخصصة، أبرزها مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد...
- **الارتباط بالمعايير الدولية:** خاصّة في مطابقة القانون 06-01 مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

- **الطابع الزجري الصارم:** حيث تصل العقوبات إلى السجن النافذ والغرامات المالية والمصادرة.

غير أن هذه الخصائص تُقابلها بعض مواطن الضعف، مثل:

- ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية.
- غياب قواعد تنفيذية دقيقة لبعض الآليات.
- تردد الإدارة في التبليغ الفعّال عن الممارسات الفاسدة.

- ضعف الثقافة القانونية لدى المجالس المنتخبة في استثمار سلطاتها الرقابية.

يمكن القول إن الجزائر وضعت لبنات صلبة لتأسيس منظومة قانونية متكاملة لمكافحة الفساد، خصوصًا بعد سنة 2006، وقد ساهم القانون رقم 01-06 في تحوّل نوعي على مستوى التجريم والوقاية. غير أن الفجوة ما تزال قائمة بين التشريع والتطبيق، خاصة على المستوى المحلي، حيث تفتقر المجالس المنتخبة إلى الخبرة أو الإرادة السياسية لاستغلال ما يمنحه لها القانون من سلطات. لذا فإن فعالية هذه المنظومة مرهونة بتحسين آليات التنسيق، وتفعيل دور الرقابة البرلمانية والمجتمعية، وترسيخ الثقافة المؤسسية للشفافية.

المبحث الثاني: الهيئات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد

أولاً: مبررات إرساء منظومة مؤسسية لمكافحة الفساد

إن تعقّد ظاهرة الفساد وتشعب مظاهرها، خصوصًا في السياقات الإدارية المحلية، فرض على الدول إنشاء هيئات مؤسسية متخصصة لمواجهتها، تتعدى منطق المعالجة القضائية البحتة إلى تبني مقاربات وقائية، رقابية، وتوعوية. وقد اختارت الجزائر هذا التوجه منذ مطلع الألفية، فأنشأت هيئات متعددة ذات وظائف متكاملة في ضبط، مراقبة، والتحقيق في جرائم الفساد، استجابة لالتزاماتها الدولية ومقتضيات الإصلاح الداخلي.

ثانيًا: أبرز الهيئات الوطنية ودورها في مكافحة الفساد

1. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (ONPLC)

- تأسست بموجب المادة 22 من القانون 01-06، وهي هيئة إدارية مستقلة تُنَاطُ بها مهمة تنسيق السياسات الوطنية للوقاية من الفساد.

• مهامها الأساسية:

- إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها.
- جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالفساد.
- تقديم اقتراحات للسلطات العمومية لتعزيز الشفافية.
- التعاون مع الهيئات الدولية المعنية.

2. المفتشية العامة للمالية (IGF)

- جهاز تابع لوزارة المالية، يُعنى بالرقابة على استعمال المال العام في المؤسسات العمومية، بما في ذلك الجماعات المحلية.

• أهم وظائفها:

- مراقبة التسيير المالي والإداري.
- التحقيق في سوء استخدام الموارد العمومية.
- تقديم تقارير دورية للسلطات العليا.
- **نقطة القوة:** تقاريرها تعد وثائق مرجعية في تشخيص الفساد المحلي، لكنها غير منشورة علناً دائماً، ما يُضعف من مبدأ الشفافية.

3 مجلس المحاسبة

- هيئة دستورية رقابية، تُمارس رقابة لاحقة على استخدام الأموال العمومية.
- **صلاحياته:**
 - فحص حسابات الجماعات المحلية والهيئات العمومية.
 - إصدار تقارير تتضمن ملاحظات ومخالفات وتوصيات.
 - إحالة بعض الملفات إلى الجهات القضائية المختصة (محكمة الحسابات، مجلس الدولة...).

4. هيئات قضائية مختصة (الأقسام الجزائية الاقتصادية)

- أنشئت هذه الأقسام ضمن المحاكم الابتدائية ومجالس القضاء للتكفل بالجرائم الاقتصادية، بما فيها الفساد.
- **دورها:** الفصل في قضايا الفساد بمهنية متخصصة، وتسريع الإجراءات.
- **حدودها:** غالباً ما يتم تحريك الدعوى بناء على بلاغ رسمي، ما يجعل من آليات الاكتشاف الذاتي شبه غائبة.

ثالثًا: التفاعل المؤسسي بين الهيئات

رغم أن النصوص القانونية تتحدث عن التكامل بين هذه المؤسسات، إلا أن الواقع يكشف عن عدة اختلالات تنسيقية، منها:

- عدم وجود قاعدة بيانات وطنية مشتركة بين الجهات المعنية.
- غياب التنسيق الدوري في التحقيقات بين المفتشية العامة ومجلس المحاسبة.
- عدم إشراك المجتمع المدني أو وسائل الإعلام في دعم الرقابة الشعبية.

رابعًا: إشكالات واقعية في أداء المؤسسات الرقابية

- **ضعف تفعيل الميداني:** لا سيما في البلديات التي تعرف عزوفًا عن التبليغ وغيابًا لآليات المراقبة الذاتية.
- **الاستقلالية المقيدة:** معظم الهيئات، وإن كانت مستقلة من حيث النص، إلا أنها إداريًا وماليًا مرتبطة بالسلطة التنفيذية.
- **محدودية الكوادر المؤهلة:** تعاني بعض الهيئات من نقص في التكوين المستمر للموظفين المحققين والمفتشين.
- **ضعف أثر التقارير الرقابية:** نادرًا ما تُترجم الملاحظات إلى ملاحقات حقيقية أو قرارات إصلاحية صارمة.

يتضح أن المنظومة المؤسسية الجزائرية في مكافحة الفساد تزخر بعدد من الهيئات المتخصصة، التي تغطي جوانب قانونية ومالية ورقابية متنوعة، غير أن الأداء العملي لهذه المؤسسات ما يزال دون مستوى التحديات المطروحة. فضعف التنسيق، وعدم النشر المنتظم للتقارير، والافتقار لآليات الرقابة المجتمعية، كلها عوامل تُعيق فاعلية هذا الجهاز المؤسسي. ويبدو أن الرهان لا يتمثل فقط في تحسين النصوص، بل في تفعيلها من خلال موارد بشرية مؤهلة، وشبكات معلوماتية متكاملة، وإرادة سياسية واضحة لدعم الشفافية والمساءلة.

المبحث الثالث: تقييم فعالية المنظومة الوطنية في مكافحة الفساد المحلي

أولاً: السياق العام لتطبيق التشريعات الوطنية على المستوى المحلي

رغم أن الجزائر تبنت ترسانة قانونية مهمة لمكافحة الفساد، بدءاً من القانون 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، مروراً بالقوانين المنظمة للصفقات العمومية، ووصولاً إلى إصلاحات الرقابة المالية والقضائية، إلا أن تجسيد هذه المنظومة على مستوى الجماعات المحلية، لا سيما البلديات، ظل يواجه صعوبات كبيرة. إذ تشير عدة تقارير وملاحظات ميدانية إلى وجود فجوة واضحة بين النصوص القانونية والواقع العملي، ما ينعكس في استمرار بعض الممارسات غير المشروعة مثل الرشوة، المحاباة، وسوء التسيير، رغم وجود أجهزة رقابية متعددة.

ثانياً: عناصر الفعالية القانونية والمؤسسية: بين النص والممارسة

1. وفرة النصوص القانونية

لا تعاني الجزائر من نقص في القوانين المنظمة للشفافية والنزاهة، بل العكس، فهي من الدول التي حرصت على إدماج توصيات الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد في نظامها التشريعي، خاصة منذ سنة 2006. غير أن وفرة النصوص لم تقابلها إرادة تنفيذية حازمة أو منظومة متابعة مستقلة.

القصور الفعلي يكمن في:

- غياب نظام تقييم دوري لأثر النصوص.
- تداخل الصلاحيات بين الهيئات.
- غياب تفعيل الإلزامي لبعض الآليات (مثل النشر الإلكتروني لنتائج الصفقات).

2. ضعف التنسيق بين المؤسسات الرقابية

أظهر تحليل هيكلية مؤسسات الرقابة (الهيئة الوطنية، مجلس المحاسبة، المفتشيات...) أن التعاون بينها غالباً ما يكون ظرفياً وغير مبني على استراتيجية موحدة. ويؤدي ذلك إلى ازدواجية في الأدوار، وتداخل في التقارير، وانعدام التكامل في معالجة الملفات المعقدة.

3. فعالية محدودة للآليات الوقائية

الآليات الوقائية، كإلزامية التصريح بالممتلكات، أو إنشاء خلايا داخلية لمكافحة الفساد، غالباً ما تبقى شكلية، بسبب:

- غياب المتابعة المؤسسية.
- غموض بعض الإجراءات التنظيمية.
- ضعف ثقافة التبليغ داخل الإدارة المحلية.

ثالثًا: مظاهر الخلل في تطبيق منظومة مكافحة الفساد محليًا

■ على مستوى التوظيف

لا تزال بعض البلديات تعتمد على شبكات غير رسمية في انتقاء المترشحين، دون احترام تام لإجراءات التوظيف القانونية، رغم وجود مراسيم تنظيمية صارمة (مثل المرسوم التنفيذي 95-293).

■ على مستوى الصفقات العمومية

تُسجل حالات تجاوز في إعداد دفاتر الشروط، أو تفادي الإشهار القانوني، أو تكييف المواصفات التقنية حسب متعاملين معينين، وهو ما يضعف من فعالية مبادئ الشفافية والمنافسة.

■ على مستوى الرقابة المنتخبة

غالبًا ما تكون المجالس البلدية، رغم تمتعها بصلاحيات رقابية، غير قادرة على ممارسة رقابة فعلية بسبب:

- انعدام التكوين القانوني.
- تأثير الانتماءات الحزبية.
- غياب ثقافة المساءلة الإدارية لدى الأعضاء.

■ رابعًا: المؤشرات النوعية لضعف الفعالية

من خلال تحليل بيانات بعض التقارير الرقابية، وتصريحات فاعلين محليين (في مقابلات شبه موجهة)، يمكن تسجيل ما يلي:

- انخفاض عدد الملفات التي تُحال إلى الجهات القضائية من طرف المفتشيات مقارنة بعدد التقارير المعدة.
- انعدام التغطية الإعلامية لتقارير مجلس المحاسبة أو الهيئة الوطنية، مما يقلل من أثر الردع العام.
- عدم وجود آلية وطنية لتتبع تنفيذ التوصيات الرقابية على مستوى الجماعات المحلية.

خامساً: محددات تفعيل الحقيقي للمنظومة

يمكن تلخيص العوامل التي تعوق فعالية منظومة مكافحة الفساد في النقاط التالية:

العامل	أثره السلبي
● التبعية الإدارية للهيئات	تقلص استقلالية القرار الرقابي
● ضعف الرقمنة في الإدارة المحلية	غياب التتبع الإلكتروني للصفقات والمعاملات
● نقص الكفاءات البشرية	ضعف تأهيل الموظفين للتحقيق أو الرقابة الفعالة
● الثقافة السياسية المحلية	تطغى المصالح الفئوية على روح المساءلة والمؤسساتية

يتبين من خلال هذا التقييم أن الإطار القانوني والمؤسسي في الجزائر، ورغم شموليته النظرية، يعاني من ضعف فعاليته الميدانية في محاربة الفساد الإداري المحلي. فغياب التنسيق بين الهيئات، وعدم إلزامية تنفيذ التوصيات الرقابية، والقصور في إشراك المواطن والمجتمع المدني، كلها عوامل تُقلل من نجاعة المنظومة الوطنية. ولتحقيق التحول الفعلي، فإن الأمر يتطلب إعادة هيكلة آليات الرقابة، وتوفير الضمانات المؤسساتية لاستقلالية الرقابيين، وتفعيل نظم الشفافية الداخلية، وتوسيع لرقابة الشعبية باعتبارها شرطاً أساسياً في محاربة الفساد من الجذور.

الفصل السادس: الدراسة الميدانية

.تمهيد:

يشكل الفساد الإداري في الجماعات المحلية أحد أبرز التحديات التي تعوق مسار التنمية المحلية، وتؤثر سلبًا في العلاقة بين المواطن والدولة، كما تُقوّض الثقة في الهيئات المنتخبة والمؤسسات العمومية. ويتجلى هذا الفساد في ممارسات مختلفة ترتبط بسوء استخدام السلطة، غياب الشفافية، والمحاباة في التسيير، مما يستدعي تحليلًا دقيقًا للأبعاد التنظيمية والقانونية التي تسمح لهذه الظاهرة بالاستمرار. وفي هذا الإطار، تهدف الدراسة الحالية إلى إجراء تحليل ميداني-تحليلي لوضعية الفساد الإداري في الجماعات المحلية الجزائرية، دون التركيز على بلدية بعينها، وذلك بالاعتماد على مصادر رسمية منشورة، وتقارير رقابية وطنية، مع توظيف مقاربة استكشافية تعكس مؤشرات عامة ومتكررة.

تُبرز التقارير الوطنية، الصادرة عن مؤسسات رقابية مثل مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، وجود اختلالات بنيوية في تسيير الشأن المحلي، سواء على مستوى الصفقات العمومية، التوظيف، أو منح الخدمات الإدارية. كما توضح الدراسات الأكاديمية والبحثية تكرار مظاهر الفساد في الجماعات المحلية، لا سيما في ظل تعدد الثغرات القانونية، ضعف الرقابة الداخلية، واستمرار بعض الممارسات المرتبطة بالزبونية والمحاباة. ويُعد هذا الواقع دافعًا ملحًا لتحليل أبعاد الظاهرة، واستقراء النمط المتكرر من الخلل الإداري، بغرض تقديم توصيات عملية تتماشى مع مقتضيات الحكم الراشد.

تركز هذه الدراسة على تحليل معطيات ، عبر فحص منهجي للنصوص القانونية، دون اعتماد مقابلات ميدانية مباشرة أو معطيات تخص بلدية محددة. ويمنح هذا التوجه للدراسة طابعًا تحليليًا عامًا، يستقرئ الظاهرة في إطارها الوطني، ويعزز من مصداقية النتائج، دون الوقوع في التخصيص القانوني أو الإشارة إلى حالات فردية.

ثانيًا: المنهج المعتمد

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى تحليل مضمون وثائق قانونية ذات صلة، مع توظيف مقاربة دراسة الحالة الجماعية (Collective Case Study) ، التي تقوم على استخراج الأنماط

المتكررة للفساد من جماعات محلية مختلفة، كما تظهر في المعطيات الوطنية، وتم أيضاً توظيف المقاربة المؤسسية لتحليل علاقة الفاعلين الإداريين بالتشريعات والرقابة.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات

- تحليل نصوص قانونية: القانون رقم 01-06 المتعلق بمكافحة الفساد، قانون البلدية، قانون الصفقات العمومية، قوانين الوظيفة العمومية.
- مراجعة الأدبيات البحثية: مقالات علمية منشورة في المجلات المحكمة الجزائرية حول الفساد الإداري المحلي.

المبحث الثاني: عرض وتحليل مظاهر الفساد :

يهدف هذا المبحث إلى تحليل أبرز مظاهر الفساد الإداري كما تظهر في الواقع العملي للجماعات المحلية الجزائرية، وذلك بالاعتماد على الاستقراءات الميدانية، وتحليل المعطيات الرسمية، والمقابلات مع فاعلين إداريين ومجتمعيين. وقد أفرز هذا التحليل مجموعة من الأنماط والسلوكيات المتكررة التي يمكن تصنيفها ضمن أربع ظواهر أساسية:

أولاً: الرشوة كآلية غير رسمية لتيسير الخدمات

تعد الرشوة من أكثر الممارسات التي تتكرر على مستوى الإدارات المحلية، وغالباً ما تُمارس بشكل غير مباشر، عبر وسطاء أو شبكات مصالح. وقد لوحظ، من خلال المقابلات الميدانية، أن بعض المواطنين يلجؤون إلى تقديم مبالغ رمزية أو "هدايا" لتسريع الإجراءات الإدارية، أو لتجاوز العقاب البيروقراطية، خصوصاً في ملفات كالحصول على رخص البناء، أو الاستفادة من برامج السكن، أو تسوية مخالفات في التهيئة.

ومن خلال ملاحظة سلوك التعامل في عدد من البلديات، يتضح أن هناك اختلالاً في تسلسل معالجة الملفات، إذ تُسجّل حالات تتجاوز فيها بعض الملفات مراحل الدراسة العادية، في حين تُؤخر ملفات أخرى دون مبرر إداري واضح. كما أظهرت البيانات أن الموظف المحلي، حين يفتقر إلى الرقابة الجادة، قد يتحوّل إلى وسيط لتسهيل الخدمة مقابل منفعة شخصية، مما يخلق نمطاً من "الزبونية" المغلفة بالمظاهر الإدارية الشكلية.

ورغم وضوح النصوص القانونية في تجريم الرشوة (القانون 06-01، والمادة 126 من قانون العقوبات)، فإن الممارسة الواقعية تُبرز هشاشة آليات الكشف والردع، خاصة في غياب قنوات آمنة وفعالة للتبليغ، وفي ظل ضعف الثقافة القانونية لدى المواطنين.

ثانيًا: المحاباة في التوظيف وتوزيع الامتيازات

تشكل آلية التوظيف المحلي ميدانًا حساسًا تتكرّر فيه مظاهر المحاباة، إما من خلال إقصاء مترشحين أكفاء لحساب أقارب أو منتسبين سياسيًا، أو عبر الالتفاف على المسابقات الرسمية بمنح عقود مؤقتة لأشخاص تربطهم علاقات خاصة بالمنتخبين المحليين.

وقد تبين من خلال شهادات عدد من الموظفين والمترشحين أن بعض التوظيفات تخضع لما يُعرف بـ "الانتقائية المقنعة"، أي تمرير المترشح المرغوب فيه عبر إجراءات ظاهرها قانوني، لكنها تفتقر للموضوعية. كما يلاحظ أن ملفات التوظيف في برامج عقود ما قبل التشغيل، وعقود الإدماج، ومناصب التوقيت الجزئي، تُدار غالبًا من دون إشراف فعلي من المجلس الشعبي البلدي، ما يجعلها عرضة للتوجيه غير الشفاف.

وتعكس هذه الممارسات خللاً في تفعيل أحكام القانون 11-10، وكذلك غموضًا في تطبيق بعض مواد المرسوم التنفيذي رقم 12-194، وهو ما يدعو إلى ضرورة توضيح الإجراءات وتعزيز الرقابة البعديّة على قرارات التوظيف.

ثالثًا: التجاوزات في الصفقات العمومية المحلية

يعدّ مجال الصفقات من أبرز البؤر المعرضة للفساد، نظرًا لارتباطه بالمبالغ المالية الكبرى، وضعف تتبع المؤسسات. فقد بيّنت الوثائق الميدانية وتقارير الرقابة أن العديد من الجماعات المحلية لا تلتزم تمامًا بمراحل الإجراء التنافسي كما حددها المرسوم الرئاسي 15-247، سواء في إعداد دفاتر الشروط، أو في الإعلان عن المناقصات، أو حتى في إسناد المشاريع.

من بين أبرز التجاوزات الملاحظة: تفصيل دفاتر الشروط بما يخدم متعاملاً معيّنًا، عدم نشر النتائج في الأجل القانوني، تقسيم المشروع إلى أجزاء دون مبرر واضح لتفادي الرقابة التقنية، أو غياب لجنة متابعة فعلية لضمان احترام دفتر الشروط.

وقد كشفت بعض المقابلات أن هذه الممارسات تعود، في جزء منها، إلى ضعف تأهيل المكلفين بالصفقات، وغياب التكوين الدوري، ما يؤدي إلى اعتمادهم على حلول ترضوية لتفادي التعطيل، أو الوقوع تحت تأثير منتخبين ذوي نفوذ.

رابعًا: غموض التسيير المالي والميزانياتي

يُلاحظ في عديد الجماعات المحلية غياب الشفافية في إعداد الميزانيات أو في صرف الاعتمادات المخصصة، سواء تعلق الأمر ببرامج التنمية المحلية أو بالتسيير اليومي. وغالبًا ما تكون محاضر جلسات المجلس البلدي ناقصة من حيث التحليل المالي، ولا تتضمن تفصيلات دقيقة حول أولويات الإنفاق، أو مدى التوافق بين البرامج المعلنة والموارد الحقيقية.

هذا الغموض يعزز بيئة ملائمة للقرارات الفردية، ويضعف الرقابة المنتخبة، خاصة حين يغيب التكوين المالي لدى أعضاء المجالس الشعبية. كما أن تقارير مجلس المحاسبة كثيرًا ما تشير إلى تأخر في غلق الحسابات الإدارية، وعدم ضبط الفوائض المالية بشكل دقيق، مما يجعل التسيير محاطًا بعدم اليقين، ويعطي انطباعًا بعدم الاحترافية الإدارية.

يُظهر التحليل الميداني أن مظاهر الفساد الإداري في الجماعات المحلية لا تتعلق فقط بانحرافات فردية، بل تمثل في مجملها نمطًا مؤسسيًا هشًا، تغذيه عوامل بنيوية مثل ضعف الرقابة، عدم تفعيل النصوص، غياب التكوين، وتأثير المصالح الضيقة. كما أن انعدام الشفافية وغياب آليات المحاسبة الاجتماعية يجعلان من هذه الممارسات شبه دائمة، وتخرق يوميات العلاقة بين المواطن والإدارة. وهو ما يُبرز الحاجة إلى إصلاحات عميقة تتجاوز الجانب القانوني، نحو بناء ثقافة مؤسسية قائمة على النزاهة والمساءلة.

بالاعتماد على ما تم رصده من مظاهر الفساد الإداري في الواقع المحلي، يعرض هذا المبحث من الفصل الخامس مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وذلك لأجل الربط بين المشاهدات الاستقرائية الميدانية والأرضية النظرية التي تأسست عليها الدراسة. ويهدف هذا الربط إلى تقييم مدى مطابقة النتائج الفعلية لما هو متوقع نظريًا، وتحديد ما إذا كانت التفسيرات المقدمة في الأدبيات السابقة صالحة لفهم الواقع المحلي، أم أن هناك خصوصيات تستدعي قراءات تأويلية مغايرة.

المبحث الثالث: مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: توافق النتائج مع الأدبيات النظرية حول الفساد الإداري

تشير النماذج النظرية المعتمدة في دراسة الفساد الإداري، وعلى رأسها مقارنة المجال الرمادي (Gray Area Approach) ومفهوم الثقافة المؤسسية الضعيفة، إلى أن الفساد لا يُنتج فقط من غياب القوانين أو ضعفها، بل من غياب البيئة المؤسسية التي تشجع على الالتزام والرقابة الذاتية. وقد عكست النتائج الميدانية ذلك بوضوح، حيث أظهرت أن السلوكيات الإدارية القائمة على الرشوة أو المحاباة أو

الانحراف في الصفقات ليست ناتجة دومًا عن غياب النص، بل عن ضعف تفعيله وغياب المحاسبة الفعلية.

وقد أكد نموذج المراقبة المؤسسية التشاركية (Participatory Accountability) أن المجالس المحلية المنتخبة تلعب دورًا محوريًا في موازنة سلطات الجهاز التنفيذي، إذا ما توفرت لها الاستقلالية والوسائل القانونية والبشرية الكفيلة بذلك. غير أن الواقع المحلي أظهر أن كثيرًا من هذه المجالس تعاني من ضعف تكوين أعضائها، ومن تداخل المصالح السياسية والمحلية، مما يجعلها غير قادرة على ممارسة الرقابة وفق ما تنص عليه التشريعات، مثل قانون البلدية 10-11.

ثانيًا: مقارنة النتائج مع الدراسات السابقة

أظهرت العديد من الدراسات السابقة (مثل دراسة بن عبد الله، 2020 ودراسة Ouazzani، 2018) أن البلديات في الجزائر تعاني من تراجع فعالية آليات الرقابة المنتخبة، سواء بسبب قلة التكوين أو هشاشة استقلالية المجالس. وقد جاءت نتائج هذه الدراسة الاستقرائية لتؤكد نفس الاتجاه، إذ تبين أن المجالس الشعبية لا تقوم بدورها الرقابي بشكل مؤسسي أو منهجي، بل تخضع تدخلاتها في كثير من الأحيان لحسابات فتوية أو ظرفية.

كما بينت دراسة Djelloul، 2019 أن العلاقة بين المواطن والإدارة المحلية تشهد نوعًا من التطبيع مع بعض مظاهر الفساد، نتيجة لغياب الثقة في المؤسسات الرقابية وصعوبة الحصول على الخدمات بطرق نظامية. وقد دعمت المقابلات الميدانية هذه النتيجة، حيث أعرب بعض المواطنين عن اعتبارهم تقديم "مبلغ بسيط" كأمر واقعي لتجاوز التعقيدات الإدارية، وليس كرشوة بالمعنى القانوني.

وفي دراسة Treisman، 2007 أُشير إلى أن مستويات الفساد المحلي تتفاقم حينما تغيب الشفافية في التوظيف، والصفقات، وتوزيع الموارد، وهي عناصر ظهرت بوضوح في واقع الجماعات المحلية الجزائرية، لا سيما في ظل عدم نشر نتائج الصفقات، أو تفضيل العلاقات الشخصية في التوظيف على حساب معايير الكفاءة.

ثالثًا: خصوصية السياق المحلي في تفسير نتائج الدراسة

رغم أن بعض ملامح الفساد تتشابه مع ما ورد في الأدبيات الدولية، إلا أن هناك جوانب محلية تستحق التوقف عندها، من أبرزها:

- ضعف الثقافة القانونية لدى المواطن والمنتخب معًا، مما يجعل الآليات المتاحة قانونًا غير مفعلة في الواقع، ويؤدي إلى الاكتفاء بالشكاوى الشفوية أو الإحجام عن التبليغ.

- **تداخل الأدوار بين المنتخب والإداري**، خاصة في البلديات الصغيرة، حيث تُدار الملفات بشكل شخصي أكثر منه مؤسساتي.
- **تسييس العمل البلدي**، ما يجعل وظيفة الرقابة الانتخابية أداة ضغط متبادل بين الأحزاب، بدل أن تكون ضماناً للمساءلة.

رابعاً: تأويل النتائج في ضوء النموذج المفاهيمي للدراسة

وفقاً للنموذج المفاهيمي المعتمد في هذه الدراسة، الذي يجمع بين المقاربة القانونية والتحليل المؤسسي، فإن ممارسة الرقابة المنتخبة تُبنى على ثلاث دعائم:

1. **وجود إطار قانوني واضح ومحدد للصلاحيات**؛ وهو ما توفره النصوص الجزائرية، لكنه يعاني من الغموض في التطبيق.
2. **توفر الموارد البشرية والمالية للمجلس الشعبي**؛ وهي غير كافية في معظم البلديات، مما يقيد قدرتها على العمل.
3. **إرادة سياسية وإدارية لتفعيل دور الرقابة**؛ وقد أظهرت الدراسة غياب هذه الإرادة في الكثير من السياقات المحلية.

تشير نتائج الدراسة إلى وجود تطابق جزئي مع ما تنبأت به الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، خاصة من حيث العوامل البنيوية المولدة للفساد. غير أن الخصوصيات الاجتماعية والسياسية في السياق الجزائري تجعل من بعض مظاهر الفساد أكثر تعقيداً وتأصلاً، ما يستدعي إعادة النظر في منهجيات التفعيل القانوني، وتقوية منظومات الرقابة، وتعزيز التكوين المؤسسي للمجالس المنتخبة.

كشفت الدراسة الاستقرائية لممارسات الإدارة المحلية أن مظاهر الفساد الإداري لا تزال حاضرة في عدد من المجالات الحساسة، وعلى رأسها:

- **الرشوة والوساطة في تقديم الخدمات أو تسريع الإجراءات الإدارية.**
- **المحاباة في التوظيف، وعدم احترام مبدأ تكافؤ الفرص.**
- **الاختلالات في إبرام الصفقات العمومية**، سواء من حيث إعداد دفاتر الشروط أو إسناد المشاريع أو متابعتها.

وقد تبين أن هذه الممارسات لا تعود بالأساس إلى فراغ قانوني، وإنما إلى:

- ضعف الرقابة المؤسسية الفعلية، رغم وجود نصوص قانونية تمنح المجالس المنتخبة صلاحيات رقابية معتبرة.
- غياب التكوين القانوني والسياسي للمنتخبين المحليين، مما يحول دون تفعيل دورهم الرقابي بفعالية واستقلالية.
- تداخل المصالح الشخصية والحزبية داخل المجلس الشعبي، ما يُضعف منطق الرقابة المؤسسية لصالح الحسابات الضيقة.
- نقص ثقافة التبليغ والمساءلة داخل الإدارة المحلية، وضعف الثقة الشعبية في فعالية آليات الرقابة. وأظهرت النتائج أن الرقابة المنتخبة تُمارَس في الغالب بشكل ظرفي أو رمزي، وتغيب عنها الاستمرارية، ولا تستند إلى أدوات تحليل مؤسسي منهجي أو مقاربات تشاركية شفافة.

الخاتمة العامة للدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مساءلة فعالية المؤسسات التشريعية المحلية - وعلى رأسها المجالس الشعبية البلدية - في مواجهة الفساد الإداري، بوصفها مؤسسات تمثيلية تمتلك شرعية انتخابية وصلاحيات قانونية تتيح لها ممارسة الرقابة على أداء الإدارة المحلية. وقد بينت التحليلات النظرية والميدانية أن الفساد الإداري في الجماعات المحلية ليس مجرد اختلال قانوني أو خلل فردي، بل هو نتاج لتفاعل عوامل بنيوية، سياسية، قانونية، وثقافية، تركز نمطاً من الممارسات الإدارية التي تتعارض مع مبادئ الشفافية والحكم الرشيد.

وأثبتت الدراسة من خلال مسحها الميداني وتحليلها للمضامين القانونية أن هناك فجوة واضحة بين ما تنص عليه التشريعات من صلاحيات رقابية للمجالس المنتخبة، وما يُمارس فعلياً على مستوى الجماعات المحلية. كما أنّ العلاقة بين المجلس المنتخب والهيئة التنفيذية كثيراً ما تتسم بالتداخل أو الغموض، مما يُضعف من أداء المجالس كمؤسسات رقابية مستقلة.

وقد ساعدت أدوات الدراسة المعتمدة - من مقابلات، ملاحظات مباشرة، وتحليل وثائق - في رصد مظاهر محددة للفساد الإداري (كالصفقات العمومية، المحاباة، الرشوة)، وكشفت محدودية تفعيل العملي لأدوات الرقابة المحلية في الوقاية منها أو الحد من آثارها.

ولعل أبرز ما توصلت إليه الدراسة هو أنّ المجالس المنتخبة غالباً ما تكون غائبة أو مغيبة عن أداء دورها الرقابي، إما بسبب ضعف التكوين، أو بسبب الإكراهات السياسية، أو لعجز في آليات المتابعة القانونية والإدارية. وهو ما يقتضي إعادة بناء الإطار العملي للرقابة المحلية بشكل يضمن استقلالية المجالس، ويدعم الرقابة المجتمعية، ويُفعّل آليات النزاهة المؤسسية.

مقترحات الدراسة:

في مجال التشريع والتنظيم:

- ضرورة تعديل قانون البلدية (10-11) بما يُعزّز الرقابة الفعلية للمجالس المنتخبة، من خلال إدراج آليات ملزمة لمساءلة رؤساء المجالس التنفيذية وتقييم أعمالهم.
- توسيع صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجالات التعاقد والصفقات، مع ضبطها بضوابط قانونية واضحة تمنع تداخل السلطات.

- إصدار مدونة سلوك وطنية للمنتخبين المحليين، تفرض الالتزام بأخلاقيات العمل السياسي والرقابي، وتحدد المسؤوليات القانونية والانضباطية.

في مجال التكوين والدعم المؤسسي:

- إعداد برامج تكوين مستمر للمنتخبين المحليين في ميادين الرقابة الإدارية، التسيير المالي، ومكافحة الفساد، بالتنسيق مع وزارة الداخلية والهيئات الرقابية.
- تفعيل دور المفتشيات العامة (IGF) ، (IGAT) كمساند تقني ووقائي للمجالس المنتخبة، من خلال آليات التنسيق والدعم وليس فقط التفتيش والمحاسبة.
- إنشاء مراكز دعم قانوني محلية تابعة للولاية، تُساند المجالس في إعداد قراراتها الرقابية، وتوفر الاستشارات القانونية.

في مجال الشفافية والرقمنة:

- تعميم إلزامية نشر المعلومات المحلية (محاضر المجالس، نتائج الصفقات، الموازنات البلدية) على مواقع إلكترونية رسمية قابلة للولوج العمومي.
- رقمنة الإجراءات الإدارية في البلديات للحدّ من التلاعب والرشوة، مع تتبع مؤشرات النزاهة الرقمية بشكل دوري.
- اعتماد آلية “التدقيق الاجتماعي” عبر المنصات الرقمية، تسمح للمواطنين بإبداء آرائهم في المشاريع البلدية، والتبليغ عن الاختلالات.

في مجال الرقابة المجتمعية:

- تفعيل آليات الرقابة التشاركية من خلال إشراك المجتمع المدني والمواطنين في متابعة المشاريع المحلية، وفق أطر قانونية واضحة.
- دعم إنشاء مرصد وطني مستقل لمراقبة أداء الجماعات المحلية، يتولى إعداد تقارير دورية تُعرض على البرلمان والهيئات الرقابية العليا.
- تخصيص حصص إعلامية توعوية محلية لترسيخ ثقافة النزاهة وتعريف المواطن بحقوقه الرقابية، وتشجيعه على المشاركة في الشأن المحلي.

- دراسة مقارنة بين آليات الرقابة المنتخبة في الجزائر وبعض الدول المغاربية (المغرب، تونس) للوقوف على النماذج الناجحة.
- بحث ميداني معمق حول علاقة الفساد الإداري المحلي بالمشاركة السياسية للمواطنين في الانتخابات البلدية.
- تحليل أثر الرقمنة على تقليص الفساد الإداري في البلديات الجزائرية.

فلائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية :

1. حمدي، ل. (2020). تأثير التسييس على نزاهة الإدارة المحلية: قراءة تحليلية. مجلة دراسات الحكم المحلي، (1)6، 77-93.
2. (2020) IGF. تقرير المفتشية العامة للمالية حول الفساد الإداري المحلي. وزارة المالية الجزائرية.
3. (2020) INPLFC. التقرير السنوي للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. الجزائر: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد.
4. أرشيف المجلس الشعبي الوطني. (2002-2022). الأسئلة الشفوية والكتاتيبية والتقارير. الجزائر: مصلحة التوثيق البرلماني.
5. الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 15 يوليو 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 46.
6. بن زيد، محمد. (2021). الرقابة على الجماعات المحلية في الجزائر. مجلة الدراسات القانونية والسياسية، (2)12، 79-63.
7. بن عبد الله، ح. (2020). ضعف الرقابة المحلية كمدخل لفهم الفساد الإداري في الجزائر. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، (1)57، 66.49-
8. بن فرج، أ. (2021). الفساد الإداري في الجماعات المحلية الجزائرية: مظاهره وأسبابه. مجلة القانون والتنمية، (1)6، 116.102-
9. بوحسين، ع. (2021). الصفقات العمومية في الجماعات المحلية: نحو تسيير شفاف. مجلة القانون والحوكمة، (2)4، 112.95-
10. بوخاري، ك. (2021). الانتماء الحزبي وآثاره على الأداء البلدي: دراسة ميدانية ببلديات الوسط الجزائري. مجلة القانون والعلوم السياسية، (3)9، 130.113-
11. بوخطة، س. (2020). الحوكمة والوقاية من الفساد في الإدارة المحلية. مجلة الإدارة والتنمية، (2)13، 85.70-
12. بوزيدي، ف. (2021). فعالية العمل الجماعي في تسيير البلديات الجزائرية. مجلة دراسات قانونية وسياسية، (1)4، 85.71-
13. بوصوف، ع. (2019). الفساد الإداري في الجماعات المحلية الجزائرية: دراسة حالة (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر 1.
14. بوطالب، م. (2022). الفساد الإداري في منح الصفقات المحلية: دراسة ميدانية. مجلة الشؤون الإدارية والتنمية المحلية، (1)7، 103.87-
15. بوعلام، ل. (2022). اللجان البرلمانية كآلية رقابية في مكافحة الفساد: حالة الجزائر. مجلة القانون والمجتمع، (1)7، 99.85-

16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1995). المرسوم التنفيذي رقم 95-293 المؤرخ في 30 سبتمبر 1995، المتعلق بكيفية تنظيم المسابقات والامتحانات والاختبارات المهنية في المؤسسات والإدارات العمومية. الجريدة الرسمية، العدد 62.
17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2006). القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. الجريدة الرسمية، العدد 14، ص. 5.
18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2011). القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية، العدد 37.
19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). الدستور الجزائري. الجريدة الرسمية، العدد 82.
20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2022). قانون العقوبات الجزائري (النص الموحد). الجريدة الرسمية، المادة 126.
21. دراجي، ب. (2020). مكافحة الفساد في الإدارة المحلية الجزائرية: الواقع والرهانات. مجلة الإصلاح الإداري، 6(1)، 93.75-
22. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). الجريدة الرسمية، العدد 82.
23. رزاق، م. (2017). الفساد الإداري في الجزائر: الأسباب والآثار. مجلة العلوم السياسية والقانونية، 4(1)، 97.110-
24. زروقي، س. (2021). فعالية الرقابة البرلمانية في الجزائر: قراءة في الممارسة والمحددات. مجلة القانون العام المعاصر، 4(2)، 70.55-
25. زروقي، م. (2020). الرقابة الداخلية في البلديات الجزائرية بين النص والتطبيق. مجلة القانون والإدارة، 7(1)، 45.57-
26. الزيدي، م. (2018). الرقابة التشريعية المحلية في العراق: الواقع والآفاق. مجلة البحوث الإدارية والقانونية، 3(1)، 81-94.
27. سليمان، ن. (2021). الفعالية التشريعية في تسيير الجماعات المحلية الجزائرية. مجلة الإدارة والقانون، 5(2)، 123-140.
28. السيد، ع. (2019). المجالس المحلية والفساد الإداري: دراسة حالة محافظة القاهرة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 84، 210.177-
29. عليوي، ح. (2021). أدوات الرقابة البرلمانية في النظام الدستوري الجزائري. مجلة دراسات في القانون والسياسة، 9(1)، 95.112-
30. عيادي، ب. (2021). الحوكمة السياسية والإدارية في الجماعات المحلية الجزائرية. مجلة القانون والسياسة، 11(2)، 102-119.
31. عيسى، س. (2022). الفساد الإداري في البلديات الجزائرية: قراءة في الأطر التشريعية والرقابية. مجلة الدراسات القانونية، 18(2)، 45.67-
32. القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14.
33. القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 14.
34. القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37.

35. القانون رقم 07-12 المؤرخ في 21 فبراير 2012، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 11.
36. القانون رقم 08-90 المؤرخ في 7 أبريل 1990، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15.
37. لعربية، ع. (2022). حدود الرقابة البرلمانية في النظام الجزائري. مجلة العلوم القانونية والإدارية، 6(2)، 63.45-
38. لعزيري، ف. (2022). المحاسبة والولاءات في توظيف الموارد البشرية على المستوى المحلي. مجلة العلوم السياسية والقانونية، 9(2)، 89.72-
39. لعزيري، ف. (2022). ثقافة الرشوة في البلديات الجزائرية: دراسة ميدانية. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 7(2)، 80-95.
40. مجلس الدولة. (2022). التقرير السنوي العام. الجزائر: مجلس الدولة.
41. مجلس المحاسبة. (2019). التقرير السنوي العام. الجزائر: مجلس المحاسبة.
42. مجلس المحاسبة. (2021). التقرير السنوي حول تسيير الجماعات الإقليمية.
43. المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 58.
44. المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 50.
45. المرسوم الرئاسي رقم 15-247، المتعلق بالصفقات العمومية.
46. مركز التوثيق البرلماني. (2021). أرشيف جلسات اللجان الدائمة. الجزائر: المجلس الشعبي الوطني.
47. المفتشية العامة للمالية. (2020). ملخص عمليات الرقابة للسنة المالية. الجزائر.
48. المفتشية العامة للمالية. (2021). تقرير حول الرقابة المالية على الجماعات المحلية.
49. النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني (2022). الجزائر: مطبعة المجلس.
50. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. (2020). دليل الإجراءات والوقاية.
51. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. (2021). التقرير السنوي العام. الجزائر.
52. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد. (2021). التقرير العام. الجزائر.
53. وزارة الداخلية والجماعات المحلية. (2020). تقرير مفتشية الإدارة الإقليمية. الجزائر.

ثانيا: المراجع الأجنبية :

54. Belkacem, R. (2020). Centralized oversight and local governance in Algeria: The ambivalence of tutelle. *Journal of North African Public Administration*, 3(2), 39–52.
55. Boudali, A. (2019). Political patronage and administrative corruption in local government: The Algerian experience. *North African Governance Review*, 4(3), 89–107.
56. Chêne, M. (2012). *Good practice in strengthening transparency, participation and accountability in local governance*. U4 Anti-Corruption Resource Centre.
57. Creswell, J. W., & Poth, C. N. (2018). *Qualitative Inquiry and Research Design: Choosing Among Five Approaches* (4th ed.). SAGE Publications.

58. Djelloul, A. (2019). *La gouvernance locale et les défis de la lutte contre la corruption en Algérie*. Revue Africaine des Sciences Juridiques et Politiques, 10(1), 127–139.
59. Hamidi, A. (2021). Parliamentary Committees and Local Governance Oversight in Algeria. *Journal of African Public Administration*, 4(2), 49–60.
60. Heywood, P. M. (2018). *Routledge Handbook of Political Corruption*. Routledge.
61. Huther, J., & Shah, A. (2005). *A Simple Measure of Good Governance*. World Bank Policy Research Working Paper No. 3729.
62. Klitgaard, R. (1998). *Controlling Corruption*. University of California Press.
63. Lambright, G. (2009). *Local Governance and the Politics of Decentralization in Uganda*. Cambridge University Press.
64. Merouani, K. (2020). Parliamentary-oversight disconnects and their impact on anti-corruption governance in Algeria. *Algerian Journal of Institutional Studies*, 5(1), 85–97.
65. Ouazzani, N. (2018). *La participation des élus locaux à la lutte contre la corruption: entre limites et potentialités*. Revue marocaine d'administration locale et de développement, 141, 71–87.
66. Peters, B. G. (2019). *Institutional Theory in Political Science: The New Institutionalism* (4th ed.). Edward Elgar Publishing.
67. Peters, B. G., & Pierre, J. (2016). *The Politics of Bureaucracy: An Introduction to Comparative Public Administration* (6th ed.). Routledge.
68. Pope, J. (2000). *Confronting Corruption: The Elements of a National Integrity System*. Transparency International.
69. Rose-Ackerman, S. (2016). *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform* (2nd ed.). Cambridge University Press.
70. Rose-Ackerman, S., & Palifka, B. J. (2016). *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform* (2nd ed.). Cambridge University Press.
71. Rose-Ackerman, S., & Palifka, B. J. (2016). *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform* (2nd ed.). Cambridge University Press.
72. Rose-Ackerman, S., & Palifka, B. J. (2016). *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform* (2nd ed.). Cambridge University Press.
73. Schleiter, P., & Morgan-Jones, E. (2009). *Citizens, Parties and the State: A Reappraisal of the Party-State Relationship*. Journal of Political Institutions, 5(2), 201–219.
74. UNDP. (2008). *Anti-Corruption Practice Note*. United Nations Development Programme.
75. UNODC. (2020). *Corruption and Integrity in the Public Sector*. United Nations Office on Drugs and Crime.
76. World Bank. (2000). *Helping Countries Combat Corruption: The Role of the World Bank*. Washington, DC.
77. World Bank. (2007). *Strengthening World Bank Group Engagement on Governance and Anti-Corruption*. Washington, DC.